



الجلسة ٥٩٣٦

الخميس، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فام جيا كيم/السيد بوي غي جيانغ . . . . . (فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد شيرباك إندونيسيا . . . . . السيد كليب إيطاليا . . . . . السيد مانتوفاني بلجيكا . . . . . السيد غرولس بنما . . . . . السيد أرياس بور كينا فاسو . . . . . السيد كافاندو الجمهورية العربية الليبية . . . . . السيد مبارك جنوب أفريقيا . . . . . السيد كومالو الصين . . . . . السيد وانغ غوانغيا فرنسا . . . . . السيد ريير كرواتيا . . . . . السيد يوريكا كوستاريكا . . . . . السيد أورينا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة بيرس الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد خليل زاد

## جدول الأعمال

## الأطفال والتزاع المسلح

- رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2008/442)
- رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2008/455)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الأطفال والتزاع المسلح

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2008/442)

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2008/455)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، ألمانيا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، بنغلاديش، بنن، بيرو، تركيا، تونغنا، جمهورية كوريا، جمهورية ترازيا المتحدة، رواندا، سري لانكا، غانا، الفلبين، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، ليبيريا، ليختنشتاين، مصر، المكسيك، ملاوي، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في هذا البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة أنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيدة راديك كوما راسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن فينيان، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيدة كاتلين هانت، رئيسة اللجنة التوجيهية الدولية لهيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2008/455، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا، يحيل فيها تقرير الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2008/442، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام، يحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فييت نام.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على اشتراكه في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. وإنني أتطلع إلى الاستماع إلى رأيه الثاقب

والزيارات القطرية التي تقوم بها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، إلى جانب العمل الذي تقوم به اليونيسيف.

ومع ذلك، يتعين علينا أن نقر بأن ما تحقق لا يزال على قدر متواضع للغاية. فلا يزال الوضع العام للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة موضع قلق بالغ. ولا يزال المجتمع الدولي يشهد تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. ولا تزال أعمال القتل والتشويه والعنف الجنسي التي تُرتكب ضد الأطفال واحتطافهم والهجمات التي تُشن على المدارس والمستشفيات مستمرة. إننا ندين هذه الأعمال ونحث جميع الأطراف المعنية على وضع حد لها.

لقد نص مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2008/6) في شباط/فبراير الماضي على عدد من التدابير الهامة للتقدم في جدول أعماله المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. وتعلق فييت نام أهمية كبيرة على وضع استراتيجية تهدف إلى منع نشوب الصراعات المسلحة عن طريق معالجة أسبابها الجذرية وتعزيز حماية الأطفال.

إن التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية الشاملة لا يتطلب فقط المشاركة بل أيضا التعاون فيما بين الأطراف المعنية وغيرها من أصحاب المصالح، بما فيها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. لضمان المشاركة الفعالة والتعاون، فضلا عن الالتزام بتوفير الموارد الكافية وتمويل من الوكالات الإنمائية والبلدان المانحة من المهم تعزيز الثقة المتبادلة والائتمان بروح من الشراكة، كما شدد المجلس في بيانه الرئاسي (S/PRST/2008/6) الصادر في شهر شباط/فبراير.

إن النظر في التقارير المقدمة من البلدان ما برح مرارا يمثل عملية شاقة جدا ويؤدي إلى تآكل هذه الثقة المتبادلة وروح الشراكة. ينبغي للحكومات الوطنية أن تتشاور

بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وممثلة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على حضورهم وعلى الإحاطات الإعلامية التي سيقدمونها إلى المجلس.

لكون فييت نام أحد أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ولكونها بلدا عانت فيه من الحروب أجيال من الأطفال، فإنها ملتزمة بالدفاع عن المصلحة العليا للأطفال. إن مشاعر القلق لدينا إزاء الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة تذهب إلى أبعد من المنطق التقليدي. ولكون فييت نام رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر فقد أخذت زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة لتعزيز التزام وجهود مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل ومستدام لهذه القضايا. وأشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركة هذا الاهتمام.

منذ اتخاذ أول قرار لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة في عام ١٩٩٩ أسفرت الإجراءات التي اتخذها المجلس عن إحراز تقدم ملموس. فقد تم اعتماد خطط عمل رسمية وغير رسمية بين أطراف في صراعات من أجل تحديد هوية أطفال وإطلاق سراحهم من القوات المقاتلة ومنع المزيد من التجنيد لهم. وبذلك تم إطلاق سراح الآلاف من الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة. وتم إدراج أحكام محددة في عمليات واتفاقات السلام. وتم إدراج أحكام لحماية الأطفال في ولايات عدد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات سياسية لها. وأسهمت في تلك المنجزات عمليات الاستعراض المنتظمة التي يقوم بها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة والتقارير التي يقدمها إلى المجلس، وكذلك توصياته القيمة للمجلس،

يصنف تجنيد الأطفال في القوات المقاتلة جريمة من جرائم الحرب التي تُرتكب ضد الإنسانية. واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ تعرّف تجنيد الأطفال بوصفه من أسوأ أشكال عمل الأطفال. والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه يجرّم تجنيد الأطفال. والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل أقر بأن الحد الأدنى من حيث العمر لمشاركة الأطفال في الأعمال القتالية هو سن ١٨ عاما. وبوضع هذا الأساس في مكانه فإن المجتمع الدولي الآن يحول تركيزه من وضع المعايير إلى حقبة من التطبيق وتوفير الحماية الحقيقية. وفي الواقع رأينا إشارات مشجعة مفادها بأن الإفلات من العقاب بالنسبة للجرائم التي ترتكب ضد الأطفال لن يكون هناك تماون نحوها بعد اليوم.

إن مجلس الأمن من جانبه قد عقد أول مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع في عام ١٩٩٨ وقد عاد إلى المسألة مرارا وتكرارا. وركزت قراراته بشكل خاص على الانتهاكات الجسيمة الستة التالية: قتل أو تشويه الأطفال، وتجنيد الأطفال أو استخدامهم جنودا، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة التي تُرتكب ضد الأطفال، واختطاف الأطفال، ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال. وقد أنشأ المجلس فريق عمل معني بالأطفال والصراعات المسلحة وآلية رصد وإبلاغ تعمل حاليا على ١٥ حالة من الحالات التي تكون مبعث قلق. وأشعر بالتشجيع إذ ألاحظ أن خطط العمل لعدة أطراف في الصراع قد تم ضمها حيث وافقت تلك الأطراف على إطلاق سراح الأطفال من صفوفها.

وأشيد بالمجلس على عمله بشأن هذه المسألة، وهو عمل بدأ يؤتي أكله. ولكن لم نفعّل سوى الترتيبات اليسيرة في هذا المجال. أأمل أن يوطد المجلس مكاسبه التي تحققت وأن يمتدحها عندما إلى تغطية جميع الانتهاكات الجسيمة وجميع الحالات التي تكون مبعث قلق. وهنا الإرادة السياسية حيوية

تساورا كاملا بغية تحاشي هذه الحالات وكفالة المساواة والمصادقية الموضوعية في تلك التقارير.

إن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ينبغي أن يظل الأساس لتحسين آليات الإبلاغ والرصد والأنشطة التي يقوم بها فريق العمل. ونتطلع قدما إلى المساهمة في التحسن المستمر في أساليب عمل الفريق.

وبوصفنا طرفا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل شاركنا الآخرين مناشدة تلك البلدان التي لم تنضم إلى البروتوكول بعد بأن تفعل ذلك.

وأخيرا فيني مقتنع اقتناعا راسخا بأنه بالاهتمام الصادق وروح الشركة من جانب الأعضاء وبفضل دعم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والتنسيق الوثيق معها سيتمكن المجلس من الوفاء بالتزامه بمعالجة الأثر الواسع للتراث المسلح على الأطفال.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي مون في هذه الجلسة وأعطيه الكلمة.

**الأمين العام** (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس مجلس الأمن على تنظيم مناقشة بشأن هذا الموضوع الهام.

إن حماية الأطفال في الصراع المسلح يضع الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة على المحك. إنه نداء أدبي ويجدر تقديمه على الجوانب السياسية. فهو يتطلب اشتراك جميع أصحاب المصالح اشتراكا ابتكاريا ومن دون خوف.

طيلة السنوات الـ ١٢ الماضية ما برحت المسألة مدرجة على جدول الأعمال الدولي ابتداء من التقرير الهام الذي قدمه غراكا ماشيل وإنشاء ولاية ممثلي الخاص للأطفال والصراع المسلح. ومنذ ذلك الحين وضعت مجموعة راسخة من المعايير القانونية الدولية. ونظام روما الأساسي الذي

للبدء بالنظر في اتخاذ تدابير ملموسة وذات أهداف محددة بحق ١٦ طرفاً منتهكاً يتمادون بالجرم، وردت أسماؤهم على مدى أربعة أعوام على التوالي في القوائم المشينة المتضمنة في تقرير الأمين العام وطلبت أيضاً إلى المجلس النظر في المضي قدماً في جدول الأعمال وتوسيع نطاق الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراعات المسلحة لتغطية الحالات التي تثير القلق والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وبخاصة جريمة العنف الجنسي والتي مثلها كمثل تجنيد الأطفال تكون دائماً متعمدة وذات هدف ونتيجة مباشرة للنية الإجرامية وهي جريمة نالت اهتماماً خاصاً في قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي اعتمد مؤخراً. وأكرر هذه الرسالة هنا اليوم بأمل أن يمضي المجلس بحكمته قدماً نحو توفير حماية أكبر للأطفال في مناطق الصراع.

وفي ذلك السياق، أتطلع قدماً للمناقشات المتعلقة بإمكانية اعتماد قرار جديد من شأنه أن يتناول بعض الشواغل التي برزت لدى تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولا بد من أن يمضي القرار الجديد قدماً بجدول الأعمال ويوسع من المدخل إلى المرافق لتشمل جميع الانتهاكات الجسيمة أو على أضعف الإيمان تلك التي وقعت بعد اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وأن يشدد من جديد على مسألة العنف الجنسي ضد الأطفال. وهذا القرار ينبغي له أيضاً أن يأخذ في الاعتبار إمكانية إنشاء عملية تؤدي في النهاية إلى اتخاذ تدابير هادفة ضد الممّنين في انتهاكاتهم.

من هنا فإن هذه المناقشة بشأن الأطفال والصراع المسلح تمكننا من أن نمضي إلى ما هو أبعد من جدول الأعمال الحالي لمجلس الأمن وتجسيد صورة أكبر وبحث مسائل على الأجل البعيد تتعلق بالأطفال والصراع المسلح. وخلال السنة، أعربت الدول الأعضاء عن رأي مفاده بأنه ينبغي لمكتبي أن يبحث على نحو أكثر تعمقاً الأسباب الجذرية للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وخاصة ظاهرة الأطفال

للغاية. فبالجهود الدولي المتضافر الذي يشمل جميع الشركاء في الأمم المتحدة سيُمكن الوفاء باحتياجات الأطفال المنخرطين في حالات صراع مسلح. وأنطلع قدماً إلى العمل مع المجلس ليتسنى للأطفال أن يكونوا آمنين وفوق ذلك كله يمكنهم أن يحموا. مستقبلاً أفضل لأنفسهم وأسرههم ومجتمعهم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر الأمين العام

على بيانه.

أعطي الكلمة للسيدة رادিকা كوماراسوامي، الممثلة

الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

**السيدة كوماراسوامي (تكلمت بالانكليزية):**

سيدي الرئيس، أرحب بكم هنا في نيويورك وفي هذه القاعة. وأرحب أيضاً بفرصة الاشتراك في هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع الأطفال والصراعات المسلحة. وأشكر أعضاء وفد فييت نام والسيد لي لونغ منه على ما أظهره من بعد نظر في اختيار هذا الموضوع والعمل بتفان بشأن هذه المسألة الهامة بالنسبة لنا جميعاً. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى دعمه المستمر لهذه المناقشة. وأود أيضاً أن أشكر رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراعات المسلحة وجميع الأعضاء على جهودهم الدؤوبة بجعل هذه المسألة تحتل مكان الصدارة في عمل المجلس. من الجدير ذكره أن أطفالاً عديدين يستفيدون من العمل القوي وأود أيضاً أن أشكر المجلس بالنيابة عنهم.

في وقت سابق من هذا العام أتاحت لنا الفرصة

للقيام بمناقشة مفتوحة بشأن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757). وخلال تلك المناقشة شددت على الشواغل الواردة في التقرير وأكدت الموقف القائل بأن مجلس الأمن هو هيئة الأمم المتحدة المنوطة بالعمل على استتباب السلم والأمن وأنه ينبغي اتخاذ خطوات

الأخرى، بما في ذلك إمكانية فرض تدابير هادفة. ولئن كانت صناديق وبرامج الأمم المتحدة قادرة على معالجة الأسباب الجذرية والحاجة إلى التنمية المستدامة، فمجلس الأمن هو الذي يمكنه أن يركز على الانتهاكات الجسيمة. والمجلس هو العين الساهرة على السلم والأمن، وعليه أن يركز على اتخاذ إجراءات ضد السادرين في انتهاك قراراته. وعلى الرغم من أنه ينبغي له تعميق فهمه، عليه أيضا ألا يجيد ببصره عن التركيز الأساسي. وسيكون من الأنجع له أن يركز على اتخاذ إجراء حازم ضد من يرتكبون الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والذين بقيامهم بذلك إنما يهددون السلم والأمن.

وعلى مر الشهور الثلاثة الماضية زرت العراق وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان للوقوف عن كثب على مشاكل الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة والذين هم في حالات تبعث على القلق. ففي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بصورة خاصة شاهدت مدى الأثر المباشر لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) على أرض الواقع، وما يؤديه الحصول على موافقة المجلس من دخول الجهات الفاعلة في اتفاقات وإطلاق سراح الأطفال وكيفية إصغاء الحكومات وكيفية تعزيز وتمكين الناشطين في مجال حماية الأطفال داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من خلال التزام المجلس. وكل هذا يُعزى إلى استعداد المجلس للشروع في مبادرة غير مسبوقة أي القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وأتمنى لو كان بوسعي أن أحضر أمام المجلس الأطفال الذين أطلق سراحهم من قبضة المجموعات المسلحة نتيجة للإجراءات التي اتخذها لكي يرى ثمار عمله. ومن المهم أن نؤكد مجددا التزامنا الجماعي بهذه المسألة ليتسنى لنا المضي قدما وبصورة واقعية وأن نتقل أيضا بجدول الأعمال قدما.

وأخيرا فإن الزيارتين اللتين قمت بهما إلى العراق وأفغانستان ولدتا اقتناع لدي مؤداه أن طبيعة الحرب آخذة في التغير وأن هناك فرقا وتحديات أكثر صعوبة أمامنا في

المرتبطتين بالمجموعات المسلحة، ونأمل في عقد جلسة في وقت لاحق من هذا الشهر للخبراء في حماية الأطفال لتحديد الرسائل الهامة والفجوات في ما يتعلق بإعادة دمج الأطفال المتأثرين بصراع في مجتمعاتهم.

إن إعادة دمج الأطفال الذين هم في حالات من الصراع المسلح عملية طويلة الأجل. وثمة دراسة أساسية قامت بها كلية الصحة العامة في جامعة هارفارد والتي تتابع مسألة المقاتلين السابقين من الأطفال على مدى فترة السنوات العشر الماضية بيّت أن أثر الصراع ما يزال حتى بعد ١٠ سنوات يتسبب في العديد من المشاكل النفسية. وهذا يصدق حقا على الذين أُرغموا على ارتكاب جرائم العنف والذين أُخضعوا للعنف الجنسي. إن الأطفال الإناث كانت لديهم أسوأ المؤشرات والأغلبية منهم كانت لديها مشاكل كبيرة في عملية الدمج الاجتماعي بسبب المستوى المنخفض لقبولهم من جانب الأسر والمجتمعات. وكلما كان سن الطفل الجند أصغر كلما زاد ارتباطه بالمجموعات المسلحة وكلما زادت صعوبة تكيفه. وهناك جانب آخر مثير للاهتمام ألا وهو أنه حتى الأطفال الذين لم يرتبطوا بالمجموعات المسلحة ولكنهم عاشوا حالات من الصراع المسلح أظهروا نفس الدرجة من الضعف. وتبين أن التعليم هو الأداة الرئيسية لإنعاش الأطفال بصورة ناجحة. ولذلك ينظر مكنتي واليونيسيف في تجميع دليل إرشادي لأفضل الممارسات تمشيا مع مبادئ باريس، وهي مبادرة هامة قامت بها حكومة فرنسا لترسي معايير برامج إعادة الدمج.

وعلى الرغم من أنني أقر بأن فهم الأسباب الجذرية للصراع وتحديد الاستراتيجيات للدمج مسألتان هامتان، لا ينبغي أن يجيد انتباه المجلس عن مهمته المتمثلة في ضمان المساءلة عن الإفلات من العقاب ومكافحتها بالنسبة للمعنيين في انتهاكاتهم لحقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح، وهي مهمة لها فائدة عالية على أجهزة الأمم المتحدة

**السيد موليت** (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على دعوة إدارة عمليات حفظ السلام لحضور هذه المناقشة.

إن هذه المناقشة دليل على الأهمية الفائقة التي يعلقها المجلس على مسألة الأطفال والصراع المسلح. وخلال عقد من الزمن ما برح هناك اعتراف عالمي بأن الصراعات تلحق آثارا بعيدة الأثر ومدمرة على الأطفال. وأن الدراسة التي أعدتها غراسا ماشيل عن "أثر النزاع المسلح على الأطفال" (A/51/306) قد أبرزت مخنة الأطفال الهائلة في حالات الصراع.

وكما جاء في الورقة المفاهيمية المعروضة على المجلس (S/2008/442) فمضنا نحن في إدارة عمليات حفظ السلام في وجه التحديات وحققنا تقدما كبيرا ونتائج ملموسة. فمنذ عام ٢٠٠١ قد أدرجنا أحكاما محددة بشأن حماية الأطفال في ١٢ ولاية لبعثات حفظ السلام وقد اتخذ مجلس الأمن ستة قرارات بشأن الأطفال والصراع المسلح. وقد دعا المجلس مرارا وتكرارا إلى دمج الحماية والحقوق ورفاه الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح في جوانب حفظ السلام. وقد اهتدت إدارة عمليات حفظ السلام بقرارات مجلس الأمن في مجال الأطفال. وفي عام ٢٠٠١ وزعنا أول خبير في حماية الأطفال في سيراليون. واليوم تستضيف الإدارة أكثر من ٦٠ مستشارا في مجال حماية الأطفال منتشرين في سبع بعثات سلام ويعملون لضمان اعتماد بعثاتنا نهجا في عملها يراعي الأطفال. ومن خلالهم حققت إدارة عمليات حفظ السلام الإنجازات التالية.

من الناحية الفعلية في كل بعثة مستشارون في مجال حماية الأطفال، وما برح التدريب على حقوق الأطفال عملا رئيسيا. فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٧ أجرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٢٦ دورة تدريبية شارك فيها

حماية الأطفال ويتعين على المجلس أن يقوم بدوره. فالطفلة عيشة كان عمرها ١١ عاما عندما التقينا بها في جلال آباد بأفغانستان. وطوال الساعة التي قضيتها معها ومع أسرتها لم تبتسم وكانت عيناها تدلان على الحزن. وأسرتها كانت ضحية الأضرار التبعية ومدرستها هُوجمت من قبل المتمردين. ولكن على الرغم من كل المخاطر كانت مصممة على الذهاب إلى المدرسة وانفتحت عيناها عندما قالت إنها تأمل في أن تصبح مدرسة.

لقد حان الوقت لنا لمضاعفة جهودنا في هذه المناطق، وتحديد التزامنا لضمان عدم تجنيد الأطفال أو استخدامهم في التفجيرات الانتحارية، وألا يتم احتجازهم في مراكز الاحتجاز العسكرية بدون مراعاة الإجراءات القانونية التي تحمي ضعفهم بوصفهم قاصرين وألا تهاجم مدارسهم وألا يصبحوا هم أو أسرهم أضرارا تبعية وألا تكون الإناث من الأطفال أهدافا للعنف الجنسي أو أن يُحرمن من الالتحاق بالمدارس. فالأطفال في مناطق الاقتتال الصعبة يجب أن يكون بوسعهم أن يلموا بعالم ديمقراطي خال من العنف ويتحلى بالتسامح والتعددية حيث يتمكن الجميع من العيش في سلام وكرامة.

أنهي بياني اليوم بكلمات عمينويل جال، الجندي الطفل السابق من السودان الذي جعل غرفة المؤتمرات رقم ٤ تجلجل يوم أمس بأغنية كرسها للعمال الإنسانيين الذين أنقذوه مع ١٧٥ طفلا آخر. وقال "إني أقف هنا لأن هناك من يبالي. أقف هنا لأن هناك من تجرأ. والسماة الآن هي حدودي".

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة رادিকা كوماراسوامي. أعطي الكلمة الآن للسيد ايدموند موليت، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام أيضا بشكل فعال في الاضطلاع بأنشطة الدعوة بشأن المسائل الحساسة من الناحية السياسية. ومن خلال هذا العمل، تدعم إدارة عمليات حفظ السلام الشركاء التنفيذيين، الذين قد لا يستطيعون المشاركة في الدعوة السياسية بصورة علنية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الطفل، خشية تعرض برامجهم الطويلة الأجل للخطر على أرض الواقع. كما يضمن لنا النهج المتكامل للبعثات العمل على نحو وثيق واتساق جهودنا مع الشركاء، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بشأن قضايا الأطفال.

وما دام الأطفال يعانون من الحروب وعواقبها، بما في ذلك ضعف الأنظمة القضائية وعجز الهياكل الأساسية الأولية والفقر، لا يمكننا أن نتخاذل في بذل الجهود أو نختفل بالنجاح. ويجب أن نجاهد من أجل ضمان تهيئة بيئة تُراعى فيها حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاهيتهم على نحو تام، أي بيئة سلمية وعادلة يستطيعون فيها أن يزدهروا وأن يساهموا بشكل مجد في مجتمعاتهم المحلية.

وتساهم إدارة عمليات حفظ السلام في هذه الجهود بطبيعة عملياتها ذاتها، التي تهدف إلى مساعدة المجتمعات على البدء في الخروج من رماد الصراع وعدم الاستقرار. وفي هذا الصدد، تعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بنشاط من خلال قطاع العدالة وشرطة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف، بشأن قضايا الأحداث وإصلاح القضاء وبناء القدرات في مجال الشرطة والجهات القضائية المحلية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتمدت الجمعية الوطنية مؤخرا قانونا جديدا شاملا بشأن حماية الأطفال؛ وهو يمثل نتاج ما بذلته جميع الجهات المعنية بحماية الأطفال من جهود دعوة مكثفة ومتضافرة على أرض الواقع.

أكثر من ٣ ٢٠٠ من موظفي حفظ السلام، شملت أفراد شرطة وموظفين مدنيين. وفي بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي أجرى قسم حماية الأطفال تدريبا لأكثر من ٨٠٠ موظف من عسكريين ومدنيين في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ وحده.

في عام ٢٠٠٥، شرعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون الوثيق مع البرنامج الوطني لتزوير السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومع الشركاء، في إجراء حوار مع أطراف الصراع، وفقا لقرارات مجلس الأمن، لوقف تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وحتى عام ٢٠٠٧، تم تسريح ما يزيد على ١ ٤٠٠ طفل من الخدمة في الجماعات المسلحة. واليوم، يستفيد ما يزيد على ٣ ٠٠٠ طفل من برامج إعادة الإدماج التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والشركاء. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيادتها لجهود الدعوة التي تُبذل من أجل إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في الشرق، والذين يقدر عددهم بما لا يقل عن ١٠ في المائة من عدد القوات في المنطقة، الذي يُقدر بحوالي ٢٥ ٠٠٠ جندي.

ويضطلع الخبراء الاستشاريون المعينون بحماية الأطفال بدور مهم في عملية رصد انتهاكات حقوق الأطفال والإبلاغ عنها. وفي البلدان التي يجري فيها تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، تشارك إدارة عمليات حفظ السلام في رئاسة فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ولا تساهم هذه الآلية في مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل فحسب، بل تستخدم أيضا بوصفها أداة هامة لتوجيه استجابات الجهات التي تعمل على حماية حقوق الطفل إلى احتياجات الأطفال على أرض الواقع.



ويوجد في البلدان التي تنشب فيها الصراعات والبلدان الخارجة من الصراع بعض من أعلى معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ومن بين الـ ٣٣ بلدا التي تأثرت بالصراعات المسلحة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، لم تحرز ٢٠ بلدا منها تقدما كافيا أو لم تحرز أي تقدم على الإطلاق نحو تحقيق الهدف المتعلق بوفيات الأطفال من الأهداف الإنمائية للألفية. وغالبا ما يقوض الصراع والاضطراب خدمات الصحة العامة وسيادة القانون ويساهمان في انعدام الأمن الغذائي، وتشريد السكان، واستمرار حالة انعدام الأمن. وتتطلب إعادة تأهيل الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية توفير الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي.

وعندما تكون المجتمعات المحلية برمتها في حالة اضطراب، يمكن أن توفر المدارس ملاذات آمنة وإحساسا بالحياة الطبيعية. ومن ثم، فإنه من المهم حماية حرمتها وعدم الإخلال بفرص الحصول على الخدمات الحيوية، مثل الرعاية الصحية، والمياه النقية، ومرافق الصرف الصحي الأساسية.

وترحب اليونيسيف بتأييد اثنتين وتسعين دولة مشاركة في إعلان جنيف المتعلق بالعنف المسلح والتنمية لعام ٢٠٠٦، وتشجع الدول الأخرى على الانضمام إلى هذه العملية. فإن الإعلان يساهم في حماية الأطفال عن طريق تعزيز الإجراءات المتخذة للحد من العنف المسلح، وتحسين الأمن البشري، وبناء ثقافة للسلام.

ولليونيسيف تاريخ طويل في الدعوة وتقديم المساعدة من أجل الإفراج عن الأطفال الذين تستخدمهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وإعادة إدماجهم. ونعرف من خلال التجربة أنه من الممكن إعادة إدماج هؤلاء الأطفال، ولا سيما عندما تقدم لهم المساعدات والمهارات اللازمة لجعلهم أعضاء إيجابيين ومنتجين في المجتمع. ومع ذلك، فإن

وقد أمكن تحقيق هذه الإنجازات بفضل الولاية التي أنطها بنا مجلس الأمن. وتلتزم إدارة عمليات حفظ السلام بحماية الأطفال في الصراع المسلح وتعكف حاليا على وضع سياسة للإدارة لتوجيه أعمالنا على نحو أفضل في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، سنواصل التطلع إلى مجلس الأمن من أجل منحنا ولايات ذات أحكام واضحة وقوية لحماية الأطفال.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر السيد موليه على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيدة آن م. فينيمان، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

**السيدة فينيمان (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)** (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن تقديري للفرصة التي أتيت لي اليوم لمشاركة مجلس الأمن في مناقشة حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وترحب منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالمبادرة التي اتخذها الرئيس بعقد هذه المناقشة المفتوحة للنظر، بوجه خاص، في كيفية إسهام مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله على نحو أفضل في التوصل إلى حلول طويلة الأجل ومستدامة فيما يتعلق بمسألة الأطفال والصراع المسلح. وأثني على زميلتي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي، لما تبذله من جهود لا تكل في المساعدة على استرعاء الانتباه العالمي إلى الأثر الواقع على الأطفال في حالات الصراع المسلح.

لا يزال الأطفال يعانون من أهوال الحرب. وغالبا ما يضطر الأطفال إلى مواجهة العنف وفقدان الأسرة والمزل والمجتمع، والكثيرون منهم يقتلون أو يشوهون حتى بعد انتهاء الصراع بوقت طويل. كما يعاني الأطفال من الأثر غير المباشر للحرب من خلال تصاعد الإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل الالتهاب الرئوي والإسهال والحصبة والملاريا.

الشأن. إن الغرض من إنشاء آلية الرصد والإبلاغ هو مراقبة حالة الأطفال ضحايا الصراع والإبلاغ عنها والاستجابة لها، من أجل الحد من وقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وتعزيز مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات، ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات الجسيمة في حالات الصراع المسلح.

وبينما تقترب من الذكرى السنوية الثالثة لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وإنشاء آلية الرصد والإبلاغ، توجد إشارات واعدة بتحقيق التقدم. وفي كوت ديفوار وسري لانكا، على سبيل المثال، ينخفض تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع بشكل كبير. ومع ذلك، يجب القيام بالمزيد من أجل رصد ومنع وقوع الانتهاكات ضد الأطفال والاستجابة لها بشكل أفضل وضمان احترام سيادة القانون.

إن الفتيات والنساء في حالات الصراع مستضعفات إلى حد كبير بسبب العنف الجنسي الذي ترتكبه القوات والمجموعات المسلحة. وكثيرا ما يستخدم العنف الجنسي كسلاح في الحرب. وكان قرار مجلس الأمن الأخير ١٨٢٠ (٢٠٠٨) تعبيرا نرحب به عن تصميم المجلس على اتخاذ إجراءات للتصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات.

وفي مطلع هذا العام، قمت بزيارة إلى سيراليون. وأثناء وجودي هناك قابلت فتاة اسمها مرياتو، كانت ضحية لسنوات عديدة من الصراع في البلد. فعندما كان عمرها ١٢ عاما جرى اختطافها واغتصابها وبت ذراعيها من جانب الجناة. وما زالت قصتها تتواصل. فلم تكن قد التحقت بالمدرسة على الإطلاق، ولكنها اليوم طالبة جامعية في كندا.

إن خير وسيلة لحماية الأطفال هي منع نشوب الصراع المسلح والعنف في المقام الأول. والتنمية وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، إذا ما نفذت على نحو جيد، يمكن أن

إعادة الإدماج عملية صعبة وطويلة الأجل تتطلب التزاما طويل الأجل. وتعمل اليونيسيف مع الدول والجهات غير الحكومية من أجل وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح.

وتعزز التزامات باريس لعام ٢٠٠٧ توافق الآراء الدولي بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم بشكل غير قانوني في الصراع المسلح. وتعيد هذه الالتزامات أيضا التأكيد على التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لحماية الأطفال الواقعيين في برائن الصراع، والخطوات التي يمكن أن تتبعها للمساعدة على إعادة إدماجهم في عائلاتهم ومجتمعهم المحلية.

ويشارك الأطفال في الجماعات المتورطة في الصراعات المسلحة لعدة أسباب. قد لا يكون لدى هؤلاء الأطفال خيار آخر. أو قد ينظرون إلى التجنيد بوصفه أفضل خيار للبقاء على قيد الحياة، أو كوسيلة للهروب من أعمال عنف أو تمييز أخرى.

وينبغي إعادة إدماج الأطفال في المجتمعات المحلية مع استشراف تحقيق الاستقرار في المستقبل، ليس للطفل فحسب، بل للمجتمع برمته. وهناك بعض الدروس المستفادة الهامة في هذا المجال. وأحد هذه الدروس هو أنه ينبغي لبرامج إعادة الإدماج تفادي حدوث المزيد من الوصم للطفل. كما تتطلب إعادة الإدماج الناجحة أيضا توفير تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام، يُصرف في الوقت المناسب ويمكن مواصلة توفيره بالرغم من وجود فترات من عدم الاستقرار. وكما تجلّى في شمال أوغندا وسري لانكا، من الممكن تحسين حياة الأطفال باتخاذ تدابير الحماية وتنفيذ أنشطة إعادة الإدماج، حتى في حالة البحث عن حلول سياسية.

وتعرب منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن تقديرها الكبير للالتزام الذي يبديه مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح، والجهود التي يبذلونها في هذا

وعلينا ألا ننسى حكايات إسماعيل ومرياتو وآلاف الأطفال مثلهم إذ نمضي قدما بشعور من الإلحاح بضرورة مساعدتهم في بناء عالم أفضل للأطفال.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة كاثلين هنت، رئيسة اللجنة التوجيهية للرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

**السيدة هنت (تكلمت بالانكليزية):** بالنيابة عن زملائي في اللجنة التوجيهية للرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة ومئات الأعضاء في شبكتنا في كل أنحاء العالم، أشكر حكومة فييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى إتاحة هذه الفرصة لممثلي المجتمع المدني لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن. مرحبا بكم في نيويورك، سيدي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للوقت والجهد اللذين كرسهما جميع أعضاء مجلس الأمن لتنفيذ ولايات المجلس الرائدة، بما فيها قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٣٥٠ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وأخيرا ١٨٢٠ (٢٠٠٨). إنني لأدعوكم إلى التفكير في الناس العاديين في القرى التي دمرتها الحرب والذين يتطلعون إلى المجلس ليمارس سلطته من أجل تحقيق تحسن حقيقي في حياة بناتهم وأولادهم على بعد آلاف الأميال من هذه القاعة.

إن منظمة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة ائتلاف يضم منظمات غير حكومية تجمع ما بين موارد الوكالات الإنسانية التنفيذية ووكالات حقوق الإنسان. وقد حضرت منظمة الرصد للمرة الأولى أمام مجلس الأمن قبل خمس سنوات ونصف السنة، في اجتماع بصيغة آريا، لتكرر التأكيد على الدعوة التي أطلقتها السيدة غراسا ماشيل - في دراستها الاستقصائية التاريخية عن آثار الصراع المسلح، والتي أشير إليها هنا اليوم - إلى جعل

يتصدى للأسباب الجذرية للعنف ويحمي بذلك الأطفال من التعرض للصراع المسلح. وكما حثت غراسا ماشيل في عام ٢٠٠١، "علينا أن نكسر الركون السياسي الذي يسمح للظروف بالتصاعد والتحول إلى صراع مسلح يدمر حياة الأطفال" (A/51/306، الفقرة ٢٥٣).

وتأمل اليونيسيف أن مناقشات اليوم ستساعد على تعزيز التزامنا الجماعي بحماية الأطفال من الصراع والعنف من خلال جميع جداول الأعمال السياسية والإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة. واليونيسيف، من خلال ولايتها، ووجودها القطري قبل وخلال وبعد الأزمات، ومن خلال قدرتها على الدعوة لصالح الأطفال يمكنها أن تسهم في منع نشوب الصراع، وكذلك في تقديم الحلول الآنية والطويلة الأجل. بمجرد نشوب الصراع.

إن التحدي هائل ولكنه ليس بالمستحيل. ويظل الأطفال يتحملون العبء الأكبر للصراعات. ولكنهم أيضا يظهرون الصمود والقدرة على التغلب على العنف الذي يدور حولهم والمساعدة على بناء السلام في أنفسهم وفي مجتمعاتهم.

إن إسماعيل بياه، الذي يعرف الكثيرون منكم قصته المحزنة، يمثل حالة نموذجية. وكتابه القوي، الذي نال مرتبة أفضل كتاب، يسجل وقائع تجربته بوصفه من الجنود الأطفال في سيراليون وعملية الانتقال الصعبة خلال عودته إلى الحياة العادية بمساعدة اليونيسيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عينت إسماعيل في اليونيسيف داعية للأطفال المتضررين بالصراع. وهو يواصل التكلم نيابة عن الشباب الذين حملت طفولتهم آثار الانتهاكات والعنف والحرمان.

وعندما وضع مجلس الأمن قيد نظره محنة الأطفال في الصراعات المسلحة، حدث ذلك في وقت كانت تظهر فيه صور الأولاد الشنيعة بأحزمتهم العريضة وبنادق الكلاشنكوف، وصور المدنيين المتبورة أطرافهم والوحشية الجنسية التي صعقت الضمير الإنساني وما زالت حتى الآن. ومنذ ذلك الوقت، حقق نظام الرصد والإبلاغ الذي وضعه المجلس بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) تقدماً كبيراً، وقد وثقته منظماتنا في دراسة لأربعة بلدان، وصدر قبيل المناقشة المفتوحة في شباط/فبراير. وقرار مجلس الأمن الأخير ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، كما أشار متكلمون سابقون، يعطي أملاً إضافياً باتخاذ إجراءات معززة لوقف العنف الجنسي المسعور في الصراعات المسلحة ولتوفير الحماية الضرورية والخدمات للأطفال والنساء.

إن بياننا يمثل دعوة للعمل وحث لجميع الموجودين هنا، ولمثلي الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية، والمجتمع المدني، والحكومات الوطنية على الاستجابة بالموارد والحلول اللازمة لكي نضمن أن الالتزامات التاريخية إزاء الأطفال والسلم والأمن الدوليين لن تكون مجرد عبارات فارغة. ولهذا الغاية، نحث المجلس على العمل دونما تأخير بشأن الأولويات الخمس التالية.

أولاً، من الضروري المطالبة بالمساءلة لمرتكبي الانتهاكات من خلال فرض الجزاءات المستهدفة كلما لزم الأمر.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يدعو فريقه العامل لكي يستمر في استعراض تقارير الانتهاكات، ويستكمل الاستنتاجات الفعالة في وقت مبكر، ويقدم توصيات عملية باتخاذ إجراءات ويستخدم كل الأدوات التي في حوزته.

ثالثاً، نحث المجلس على دعم تعزيز آلية الرصد والإبلاغ على نطاق المنظومة، وتوسيع نطاق تلك الآلية

الأطفال والصراع المسلح قضية سلم وأمن دوليين ولوضع نظام رصد وإبلاغ بقيادة الأمم المتحدة لحماية الأطفال الذين يجدون أنفسهم في أتون الحرب.

ومنذ ذلك الوقت، وكما أشار المتكلمون السابقون هنا، فإن قيادة مجلس الأمن لقضية الأطفال والصراعات المسلحة قد حققت تقدماً كبيراً. وبفضل فرق العمل على المستوى القطري في إطار الولاية التي نص عليها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإن توحيد الجهود التي تقوم بها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، ولجنة بناء السلام قد أظهرت القدرات الهائلة الكامنة للمنظمة لمنع الانتهاكات الجسيمة، وللإستجابة العاجلة لها وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب لمرتكبيها.

ولكن، في ضوء تلك النجاحات والقدرة الكامنة لمجلس الأمن على تغيير حياة الأطفال بالكامل في ظل أخطر الظروف، فإننا لا نستطيع الانتظار. ويجب أن يحافظ المجلس على الزخم الذي ولده وأن يمكن الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة من تنفيذ الولاية التي أوكلها إليه. وهذا يعني قبل كل شيء التغلب على التأخير والطريق المسدود الذي أعاق صياغة استنتاجات لتقارير محددة واستخدام طائفة الوسائل الموجودة في "طقم الأدوات" المستحدثة للفريق العامل.

ومن الأهمية بمكان أيضاً بالنسبة للبلدان الخارجة من عقود من العنف والدمار أن يتم تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال في الوقت المناسب وبالتمويل الكافي على المدى الطويل اللازم، لكي تتمكن الفتيات والأولاد من التمتع بحقوقهم الأساسية في الحياة والصحة والتعليم في فترة الانتقال الصعبة لمجتمعهم من سفك الدماء إلى التنمية.

الذي لا يكفل في خدمة قضية الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد استمعنا أيضا باهتمام بالغ للملاحظات والمقترحات التي قدمها ممثل هيئة الرصد.

وأود أن أقدم عددا من الملاحظات الموجزة بشأن التقرير السنوي عن أنشطة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، الذي أنشئ عملا بالقرار ١٦١٢ (S/2008/445)، الذي تشرفت برئاسته في السنة الماضية. إن التقرير يعكس النشاط الدؤوب للفريق العامل الذي واكب تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في عدد متزايد من حالات الصراعات. وقد ركزت هذه الأنشطة على استعراض التقارير الصادرة عن هذه الآلية واعتماد الاستنتاجات التنفيذية بشأن هذه التقارير. وقد تطلب التفاوض بشأن هذه الاستنتاجات جهودا متفاوتة الشدة، وفقا للحالة قيد الاستعراض، التي في بعض المناسبات، أدت إلى تأخير بين استعراض التقرير واعتماد الاستنتاجات. ومع ذلك، تمكن الفريق العامل من اعتماد استنتاجات مفصلة بشأن جميع الحالات التي قام باستعراضها.

ووفرت هذه الاستنتاجات للأطراف المعنية مؤشرات محددة بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها أو التوصية بها لتسريح الأطفال الجنود وهي أيضا أداة مفيدة للعاملين في الميدان مثل اليونيسيف، والمستشارين لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام أو للممثلة الخاصة للأمين العام أثناء زيارتها، مما يتيح لهم جميعا الحصول على نتائج.

وأود كذلك أن أذكر بأن الفريق العامل يعمل حاليا بدون استعمال موارد الأمانة العامة ما عدا استعمال غرف الاجتماعات وخدمات الترجمة الفورية، التي للأسف ليست متوفرة دائما، وهي مشكلة تتعارض مع قواعد المنظمة.

بمجرد تشتمل، كما حدث آخرون، العنف الجنسي كإشارة انطلاق لبدء تفعيلها.

رابعا، من الأساسي أيضا أن يوفر المانحون الموارد الكافية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال، مع التأكيد على ضرورة الإدماج على المدى الطويل اللازم، وأن تكون برامج إعادة الإدماج قائمة على أساس مجتمعي وفقا للوصف الدقيق للممثلة الخاصة، السيدة كوماراسوامي.

أخيرا، وإذ نتطلع إلى العام القادم، نرجو أن يؤكد المجلس استعدادة للبناء على أحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بغية زيادة فعالية الجوانب الأساسية للقرار من خلال قرار جديد بشأن الأطفال والصراعات المسلحة في عام ٢٠٠٩.

وكما هو الحال مع جميع قضايا السلام والأمن، لكن خاصة مع تلك المتعلقة بأضعف السكان، نحث مجلس الأمن على الاستمرار في تيقظه والتغلب على العقبات - السياسية في العادة - التي تحول دون التنفيذ الكامل لقراراته. إن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) إلى جانب مجموعة القوانين ذات الصلة قد وضع معايير دولية، بل قدم وعدا عالميا. وهو وعد نحث المجلس على الوفاء به.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة هنط على بيانها. والآن أعطي الكلمة لممثل فرنسا، السفير جان - موريس ريبير، رئيس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة والممثل الدائم لفرنسا.

**السيد ريبير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر نائب رئيس وزراء فييت نام على هذه المبادرة المتمثلة في جمعنا هنا اليوم في هذه الجلسة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام، والسيدة كوماراسوامي، والسيدة فينمين والسيد موليت على مساهمتهم في هذه المناقشة، وبصورة عامة، على تفانيهم

(A/62/609-S/2007/757). ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذ هذه الاستنتاجات.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أيضا أنه، حتى هذا التاريخ، لم يقوم الفريق العامل ولا مجلس الأمن باستعمال جميع الأدوات المتوفرة لهما أو التوصية باستعمالها وهو يشجع الفريق العامل ومجلس الأمن على اتخاذ تدابير حازمة ضد أطراف الصراع لحثها على وقف الانتهاكات.

وأخيرا، يدعو الاتحاد الأوروبي الأمين العام والأمانة العامة إلى التركيز على الحاجة إلى تجهيز فريق مجلس الأمن العامل بالوسائل المطلوبة، مما يتيح له مواصلة مبادرته بفعالية وشفافية.

ولقد أكد مجلس الاتحاد الأوروبي مرة ثانية في آخر استنتاجاته أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ما زالت أولوية في العمل الخارجي الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي نسخة حديثة من مبادئه التوجيهية، وزاد من عدد البلدان ذات الأولوية وقام بدمج التزامات ومبادئ باريس دمجاً تاماً في النصوص المرجعية للاتحاد الأوروبي.

وهكذا، انعكست مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة بشكل أفضل في سياستنا الخارجية والأمنية المشتركة، وأيضا في العمليات الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي، مثل قوة الاتحاد الأوروبي، الموجودة حاليا في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لحماية السكان اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من دارفور.

ويقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل عدد كبير من المشاريع لصالح الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. ولذا، تم توزيع أكثر من ١٠٠ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٠ لتحقيق ذلك الهدف. ومن المحتم أن تستكمل الجهود المبذولة

وأود أن أختتم هذه النقطة بشكر جميع أعضاء الفريق العامل على إسهاماتهم. وينبغي أن تشجعنا النتائج الأولية التي تم الحصول عليها على أن نتابع بعزم تنفيذ ولايتنا التي أوكلها إلينا مجلس الأمن، مدركين أن الفرصة التي أتاحت لنا للإسهام في تغيير مصير الأطفال في الصراعات المسلحة تلقي علينا أيضا مسؤولية كبيرة. وعلينا أفرادا أو جماعات، أن نتحمل هذه المسؤوليات.

أود الآن أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان. وتجدون النص الكامل لبياني في الوثيقة التي وزعت في قاعة المجلس. وأود هنا أن أشير بالتحديد إلى النقاط الرئيسية في موقف الاتحاد الأوروبي وهي: تأييد التحليل والتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن الأطفال في الصراعات المسلحة؛ إدانة جميع الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال ودعوة جميع الأطراف إلى وضع حد لهذه الجرائم فورا؛ والأهمية التي نوليها لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية والدور الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت بموجب نظام روما الأساسي، في مكافحة الإفلات من العقاب - لن يكون هناك سلام بدون عدالة؛ وتأييد التزام مجلس الأمن القوي بهذه المسألة، لا سيما من خلال قراراته، والأنشطة التي تقوم بها أفرقة العاملة واستعمال المجلس للأدوات المتاحة له بما فيها الجزاءات؛ ودعم الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال في الصراعات المسلحة؛ والدعوة إلى اتباع نهج عريض القاعدة إزاء المشكلة، ومعالجة التنمية والمسائل الإنسانية وكذلك المسائل الأمنية والنهوض بحقوق الإنسان.

إن الاتحاد الأوروبي يشيد بإنشاء آلية الرصد والإبلاغ لجميع حالات الصراع التي تشمل الأطفال. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الفريق العامل لاستنتاجات عملية ويرحب بحقيقة أن هذه الاستنتاجات قد أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام

المسلحة. ذلك أن تلك الممارسة الوحشية والمدمرة يمكن أن تزعزع استقرار المجتمعات، وأن تديم حلقة العنف، وأن تحرم الضحايا الأبرياء من طفولتهم ومن مستقبلهم. وعلينا التزام بالمساعدة على حماية أضعف أفراد المجتمعات المنكوبة بالصراعات، ولا سيما الأطفال، كما أن لنا دورا حيويا في ذلك.

ومنذ ثلاث سنوات اعتمدنا القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لمعالجة هذه المسألة. ونقدّر التزام فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة وما يبذل من جهود بقيادة رئاسته الفرنسية ومساعدتها لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة. ومن المشجع بنوع خاص أن أعضاء المجلس قد برهنوا على اهتمامهم بالتصدي لهذا الموضوع بالاجتماع على نحو منظم في إطار الفريق العامل وبالاجتهاد في العمل على بناء توافق في الآراء بشأن الحالات التي تخص بلدانا بعينها. كما نرحب بالجهود التي تبذلها السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، لإبراز وتوثيق هذه المشكلة. وقد أدت زيارتها القطرية إلى زيادة الحوار والتعاون بين شركاء الأمم المتحدة من أجل توفير حماية أكثر فعالية للأطفال المتأثرين بالصراعات. وجميع هذه الجهود تحدث أثرا.

غير أن الممارسة المقيتة المتمثلة في تجنيد الجنود الأطفال واستغلالهم لا تزال قائمة في كثير من البلدان رغم جهودنا الحالية. ففي بورما، على سبيل المثال، ما برح العسكريون والجماعات المسلحة غير الحكومية يجندون الأطفال ويستغلونهم كجنود، وبعضهم لا يتجاوز عمره ١٠ سنوات، ويقبضون على الأطفال بتهمة الفرار من الخدمة. وفي سري لانكا، يواصل نمور التاميل وجماعة شبه عسكرية متمتعة بدعم حكومي تدعى التاميل ماكال فيدوثالاي بوليكال أيضا الاستعانة بالجنود الأطفال. ومع ترحيبنا بإطلاق التاميل ماكال سراح دفعة أولى عددها

في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بجهود قوية من المجتمع الدولي لمنع تجنيد الأطفال وإعادة دمج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. فضلا عن ذلك، وكما تم التأكيد في التزامات ومبادئ باريس، من الضروري أيضا أن تأخذ برامج إعادة الدمج بعين الاعتبار مختلف احتياجات الأطفال، خاصة ضمان عدم استثاء الفتيات والأطفال المعوقين. وينبغي دمج هذه البرامج في إجراءات أوسع نطاقا، تستهدف المجتمعات التي سيتم دمج الأطفال فيها. وأخيرا، من الضروري أن تنتفع هذه البرامج من التزامات المانحين الطويلة الأجل.

إن الاتحاد الأوروبي يعتزم العمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف والمنظمات المعنية لمنع تجنيد الأطفال واغتصابهم وتشويههم وقتلهم أو بكل بساطة حرمانهم من التعليم وسرقة طفولتهم أثناء الصراعات ثم التخلي عنهم أو وصمهم في مرحلة ما بعد الصراع. ويدعو مجلس الأمن أن يواصل أيضا العمل نحو تنفيذ هذه الأهداف.

إن الأطفال الذين هم ضحايا الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم هم أطفالنا؛ دعونا لا نتخلى عنهم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

**السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة لتسليط الضوء في هذه المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن على أحد شرور العصر الحقيقية، ألا وهو التجنيد القسري للأطفال واستخدامهم واستهدافهم في الصراعات

الوحيدان المتاحان للأمين العام لكي يوجه نظر فريق مجلس الأمن العامل إلى الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول. وحين الوقت لأن نستعرض قائمتنا للبنود الموجبة للتصرف ونرى ما إذا كان ينبغي أن ندرج فيها العنف الجنسي كذلك. وبالرغم من أن فريق مجلس الأمن العامل قد اتخذ بعض الخطوات قدما في هذا السبيل، فإن عمليات صنع القرار فيه أحيانا تستغرق وقتا طويلا ويلزم أن تزداد كفاءة وفعالية. وإذا كنا جادين في التصدي لهذه المشكلة، فعلى أن نجتمع ونستخدم الأدوات المتاحة بشكل سريع. ومما يؤسف له أن بعض الأعضاء يتشدقون بالقول، ولكنهم لا يقبلون على الفعل. وعندما يصل الأمر إلى عمل شيء، فهم يعارضون اتخاذ إجراء فعال وجيد التوقيت.

وقد حان الوقت للمضي قدما بشكل سريع، مع التركيز على الانتهاكات. ويلزم أن يعلم المجرمون أن مجلس الأمن سيتخذ إجراء وسيستخدم أدوات التدابير المحددة الهدف، وأنه لا إفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال.

وأخيرا، نشكر الوفد الفيت نامي، ونشكركم يا سيدي، على استضافة هذه الجلسة في موضوع على هذه الدرجة من الأهمية. فتجنيد الأطفال واستغلالهم واستهدافهم في الصراعات المسلحة أفعال لا يمكن التسامح إزاءها. ولا تزال الولايات المتحدة على التزامها باستخدام الأدوات المتاحة، بما فيها الرصد والإبلاغ المنتظمين، وتعيين المستشارين بشأن حماية الطفل في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية عند الاقتضاء، والشجب العلني، واتخاذ التدابير المحددة الهدف ضد المخالفين، ودعم جهود إعادة الإدماج للتعامل مع تلك المسألة. ونعوّل على دعم فييت نام في هذا الصدد.

٣٩ من الجنود الأطفال، يجب عمل المزيد لضمان الإفراج عن الباقين. وفي منطقة دارفور بالسودان، يجري التجنيد واستخدام الجنود الأطفال بشكل مستمر سواء من قبل الجنود الحكوميين، كميليشيات الجنجويد، أو من قبل مختلف المتمردين المسلحين، كما أن هناك تجنيدا مستمرا للأطفال من مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا على كلا جانبي خط الحدود بين تشاد والسودان.

”والتجنيد“ لفظ مخفف. وكثيرا ما يقصد به الاختطاف والتهديدات والعقاب، وإجبار الأطفال على ارتكاب أعمال بغيضة من القتل والتشويه. وإلى جانب التجنيد، هناك فظائع أخرى تُرتكب ضد الأطفال. ففي أفغانستان على سبيل المثال، ينخرط الطالبان والمتمردون في هجمات منتظمة على أطفال المدارس والأبنية المدرسية، ويشمل ذلك قيامهم بعدد من أعمال القتل والتفجير، في محاولة متعمدة لتهيب الفتيات ومنعهن من الحصول على التعليم، ومن ثم سلبهن مستقبلهن. ويستخدم الطالبان الأطفال أيضا بمثابة دروع بشرية كما يستخدمونهم في القيام بهجمات انتحارية.

ومن الأفعال الأخرى المؤسفة التي ترتكب بحق الأطفال استهداف الفتيات، بل وليس من النادر استهداف الأولاد، كضحايا للعنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب، في أثناء حالات الصراع. وعلى سبيل المثال، يشير تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والصراع المسلحة إلى أن ٦٠ في المائة من الحالات المسجلة في الجزء الشمالي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعلق بضحايا تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ عاما.

وبالنظر إلى مشاكل الأطفال والصراعات المسلحة، ما الذي ينبغي عمله أكثر مما نفعل؟ إن التجنيد والاستخدام غير المشروع للجنود الأطفال هما في الوقت الحالي المعياران



ومن جهة أخرى، نرى من الضروري أن تشترك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع الدولي، بما فيها حكومات البلدان المعنية والبلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف، في تقديم الدعم والمساعدة لهذا الجهد الأساسي الذي تدفعه الأمم المتحدة. وستواصل إيطاليا، كما تفعل منذ عدة سنوات، سواء على نحو ثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي، دعم البرامج والمشاريع الرامية إلى إعادة تأهيل الجنود الأطفال وإعادة إدخالهم إلى صفوف المجتمع، وكذلك الأطفال الذين تأثرت حياتهم بالصراعات المسلحة.

لقد بذلت الأمم المتحدة بالفعل جهوداً رائعة لكننا يجب أن نعترف بأن ما يتعين إنجازه أكثر من ذلك بكثير. على سبيل المثال، لئن كنا نقوم بتعيين عدد متزايد من مستشاري حماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم، فإننا لم نطور بعد نماذج تدريبية لحماية الأطفال ملائمة لحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة. تلك النماذج التدريبية ينبغي الموافقة عليها وتطبيقها على نطاق أوسع. وبذلك نساعد الأمم المتحدة على التصدي للتكرار غير المقبول لأعمال الإساءة الجنسية من قبل أفراد وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة. وهذا أمر طال انتظاره كثيراً، وإن إيطاليا، مستعدة لدعم الأمم المتحدة بأي طريقة ممكنة لتطوير النماذج التدريبية الأساسية.

ويجب علينا أيضاً أن نبذل جهداً جهيدا لتعميم حماية الأطفال في كل مراحل عملية السلام. إن حماية الأطفال يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات السلام وأولوية لدى الأمم المتحدة في التعامل مع سيناريوهات ما بعد الصراع وبرامج الإعمار. وإيطاليا تؤمن بأنه لا يمكن كفالة الحماية الجسدية الكافية والاندماج الاجتماعي الكافي للأطفال في الصراع المسلح إلا بحماية الحقوق الأساسية، مثل الحصول على الماء والخدمات الصحية.

**السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):** أود قبل كل شيء أن أعرب عن أصدق ترحيبنا وعن شكرنا لكم يا سيدي ولحكومة فييت نام على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. فتلك مسألة تعلق إيطاليا عليها أهمية قصوى.

وتعرب إيطاليا عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بوصفها رئيسة للاتحاد الأوروبي.

والرسالة الأولى التي نود أن نوجه إليها عناية الأعضاء في هذه المناقشة المفتوحة هي أنه بالرغم من أن إجراءات مجلس الأمن قد بدأت تأتي بنتائج، فما زلنا بعيدين عن تحقيق الحماية الضرورية للأطفال الذين يتورطون في الصراعات المسلحة حول العالم. وواضح أن هذا الهدف الطموح يتطلب جهوداً متجددة ومتضافرة من المجتمع الدولي بصفة عامة. ومجلس الأمن في الواقع دور لا غنى عنه يؤديه وهو ملتزم بالوفاء بمسؤولياته، وبخاصة من خلال الجهود المكثفة التي يبذلها فريقه العامل، الذي تنسقه فرنسا وترأسه على أحسن وجه.

ونذكر أن الأمين العام، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، وممثلي وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الكثيرة الهامة العاملة في هذا المجال، تقدم إسهاماً كبيراً في تحقيق الهدف الذي شرعنا في تحقيقه من خلال آليات الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ونرحب خاصة بأوجه التعاضد بين أنشطة الممثلة الخاصة للأمين العام، كبعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى أفغانستان التي أشير إليها منذ برهة، والخطوات التي تتخذها اليونيسيف لاستئناف أنشطتها ومشاريعها في بلدان مثل العراق.

وكنا محظوظين أيضا بالاستماع إلى الممثلة الخاصة للأمين العام وإلى ممثل عن إدارة عمليات حفظ السلام وإلى المديرية التنفيذية لليونيسيف. إننا نحييهم على العمل الذي اضطلعوا به للترويج لهذا الموضوع ولتأهيل أطفال كثيرين؛ وقد استمعنا اليوم إلى عدد من الأمثلة التي ترفع المعنويات. غير أنني أود أن أركز بصورة خاصة على العمل القيم العالي الجودة الذي اضطلعت به الممثلة الخاصة؛ أعتقد أننا جميعا مدنيون كثيرا لها ولفريقها على الطريقة التي اتبعتها في معالجة هذه المسألة، وإننا نتطلع إلى العمل معها في المستقبل.

أود أن استغل هذه المناسبة أيضا للإعراب عن التقدير للدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني في الميدان. فكثيرا ما تزاوَل تلك المنظمات أعمالها في بيئات تنطوي على أخطار على سلامة أفرادها الشخصية. ولولا الدعم الذي تقدمه للآلية لما اتسم ما أنجزته تلك الآلية من عمل بنصف الفعالية التي اتسم بها. لذا أود أن أعرب عن الشكر للسيدة كاثلين هنت، التي تمثل مجتمع المنظمات غير الحكومية، على العمل الهائل الذي تؤديه تلك المنظمات.

وكنا محظوظين جدا أيضا بالاستماع إلى الأمين العام هذا الصباح. وأعتقد أن هذا يؤكد، مرة أخرى، أهمية هذا الموضوع. وأحد العناصر في بيان الأمين العام انطبع في ذهني: التماسه بأن نبقي هذا الموضوع فوق الاعتبارات السياسية. وهذا أمر لا يسعنا، مهما فعلنا، أن نغالي في التأكيد عليه أو أن نتهاون فيه، خاصة وأن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن لم يتمكن دائما من معالجة هذه المسائل بالسرعة أو بالشمول الذي بإمكانه أن يعالجها بهما.

أرحب بالتقرير السنوي للسفير ريبير. وكانت السلسلة المتنوعة من الحالات التي غطاها الفريق العامل في السنوات الماضية مدعاة سرور لنا. فقد حدث عدد من

ولما كان نطاق وفعالية دور الأمم المتحدة في معالجة محنة الأطفال يتسعان باستمرار، فإن إيطاليا تؤمن بأن الوقت قد حان للبدء في إعداد قرار جديد لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح. ومن شأن هذا القرار أن يسمح لنا بأن نأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة الكثيرة والتطورات المترتبة على اعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

إننا نؤمن بأن أحد التطورات الكبيرة الهامة جدا فيما يتصل بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة كان قيام مجلس الأمن مؤخرا باتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بشأن العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، الذي تفتخر إيطاليا بأنها كانت من مقدميه. ذلك القرار الهام العميق الأثر يعترف بأن العنف الجنسي أصبح الآن أحد التهديدات الرئيسية ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. وهذا هو ما دأب الأطفال أنفسهم يقولونه لنا بوضوح، مرة تلو الأخرى.

وما أن تصل آليات المراقبة والإبلاغ إلى مرحلة التطبيق الكامل في كل البلدان المعنية، سيكون الوقت قد حان لأن تنظر الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، في العنف الجنسي - وليس فقط تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة - كآلية إضافية للبدء التلقائي في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، صاحب المعالي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول الأطفال والصراع المسلح وعلى حضوركم لترؤس اجتماع اليوم، وهو ما أعتقد أنه يؤكد أهمية هذا الموضوع لنا جميعا. وأود أن أعرب عن الشكر للوفد الفرنسي، لا سيما للسفير ريبير، على الزعامة الفرنسية الممتازة للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح.

إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى الأطفال؛ والمهجوم على المدارس والمستشفيات من قبل الأطراف في الصراع المسلح. الكلام سهل، لكننا يجب أن نكرس بعضاً من الوقت في تخيل ما يحدث عندما تُرتكب تلك الانتهاكات، وتصور الآثار التي تتركها على الأطفال المعنيين.

لقد أبدى مجلس الأمن زعامة عظيمة مؤخراً باتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وأعتقد أننا جميعاً ندرك أن النساء والأطفال يعانون في الصراع معاناة غير متناسبة. وإن المملكة المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لإجراء استعراض للانتهاكات التي تؤدي إلى الإدراج التلقائي لطرف معين في مرفقات تقارير الأمين العام. ومما يتسم بالأهمية أيضاً ألا يفلت مرتكبو تلك الجرائم من يد العدالة. إننا ندعم دور المحكمة الجنائية الدولية، في ذكرها السنوية العاشرة، في إجراء التحقيقات والمقاضاة بشأن تلك الانتهاكات والإساءات وغيرها ضد الأطفال في الصراع المسلح التي تقع تحت الولاية القضائية للمحكمة. ونرحب بحقيقة أن أفراداً عديدين متهمين بارتكاب تلك الجرائم قد حوكموا.

أود أيضاً أن أستطرد في الكلام عن مسألة تطرق إليها المتكلمون السابقون حول ما يتركه عمل مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح من تأثير في الميدان. إن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) أدى إلى تحقيق تقدم أثمر عن الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وإننا نرى أن وضع البرامج الاشتمالية المرتكزة على المجتمع المحلي يتسم بأهمية صميمية لنجاح إعادة إدماج الأطفال. ومن الواضح أيضاً أننا ينبغي أن ندعم نهجاً عريض القاعدة تجاه هذه المشكلة: لا بد من تناول مسائل التنمية والأعمال الإنسانية والأمن وحقوق الإنسان مجتمعة.

التطورات الإيجابية - سبق أن تكلم عنها عدد من المتكلمين السابقين - ولكن لا تزال توجد، بداهة، تحديات خطيرة كثيرة. وأود أن أسلط الضوء على عدد قليل منها.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، ارتفع عدد الأطفال الذين قتلوا أو جرحوا في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وفي أفغانستان يسقط الأطفال ضحايا للهجمات على المدارس، ولقيام عناصر غير حكومية بمنع المنظمات الإنسانية من الوصول إليهم، كما أن استخدام الأجهزة المتفجرة أدى إلى ارتفاع أعداد الأطفال المقتولين أو المجرحين. وإن الأطفال الذين أُطلق سراحهم في نيبال أُجبروا مرة أخرى على العودة إلى مناطق المخيمات الخاضعة لسيطرة الحزب الشيوعي في نيبال. وفي تشاد يظل الأطفال في مناطق الصراع ضحايا القتل وبتتر الأطراف والتجنيد والعنف الجنسي، وإن وصول المنظمات الإنسانية إلى الأطفال يظل محفوفاً بالمصاعب. ويواصل نمور تامل إيلام للتحريير وتجنييد الأطفال، وقد جرى إدراج منظمته للمرة الخامسة على التوالي في مرفق تقرير الأمين العام (S/2007/757). وسنرحب أيضاً بتقرير من الممثلة الخاصة، في مرحلة ما، يتضمن تفاصيل إضافية عن التقدم المحرز في تطوير وتنفيذ خطة عمل الأطراف داخل بورما، ونحث حكومة ميانمار على التقيد بالتزامها أمام الممثلة الخاصة بالتعاون في استحداث آلية للمراقبة والإبلاغ.

تلك الأمثلة تدلل على حقيقة أن المشاكل التي نتعامل معها منتشرة بكثرة وتخل بكثير من المسائل التي يتناولها مجلس الأمن يوماً بعد يوم.

لقد استمعنا من المتكلمين السابقين حول ستة انتهاكات جسيمة: مواصلة تجنييد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح؛ قتل أو بتر أطراف الأطفال؛ الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي؛ الاختطاف؛ الحرمان من

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بكم، يا سيدي، في المجلس وأن أعرب عن الشرف والرضا اللذين نشعر بهما لرؤيتكم وأنتم تترأسون هذه المناقشة الهامة، والتي يكتسي موضوعها أهمية كبيرة لنا. وبالمثل، نود أن نعرب عن التقدير لإسهام الأمين العام وإسهام المسؤولين الآخرين الذين خاطبونا. كما أننا نحبي ونقدر الدور الذي يقومون به في التعامل مع مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

إن إدراج بند الأطفال والصراع المسلح في جدول أعمال المجلس يعبر عن تطور واضح فيما نعتبره هذه الأيام تهديدا للسلام. وفوق ذلك، العمل الذي يقوم به المجلس بشأن هذه المسألة قد أتاح زيادة الوعي في العالم بمحنة الأطفال في حالات الصراع المسلح وحقوقهم في مثل هذه الحالات.

ومع ذلك، صب المجلس أعماله بشكل حصري تقريبا على ستة انتهاكات جسيمة وعلى التوصيات المتعلقة بها، في حين أنه ينبغي في حقيقة الأمر النظر إليها على نطاق أوسع ودون فصل حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة عن حقوق جميع الأطفال بصفة عامة. يجب على المجلس وفريقه العامل أن يبحثوا هذه القضية بتعمق، خشية أن تهدر جيلا بأكمله ونعرض للأجيال التي ستعقبه.

إن بنما تنظر بقلق شديد إلى حقيقة أنه رغم التقدم المحرز في المعايير الدولية لحماية حقوق الطفل ما زال هؤلاء الأطفال محرومين من حقوقهم أثناء الصراعات المسلحة، والتي يُضطرون فيها إلى المشاركة في أعمال وحشية لا توصف أو أن يصبحوا ضحايا لها. هؤلاء الأطفال محرومون من فرصة التمتع بأقدس كترين للطفولة، وهما المستقبل والأمل، وشعورهم بالإحباط واليأس هو كبير إلى

ومن دواعي الاطمئنان لحكومتي العمل الذي أنجزته آليات المراقبة والإبلاغ. وإننا نرحب بالمعلومات التي انبثقت عن ذلك وقُدمت إلى مجلس الأمن في حالات معينة. إن مشاركة الأطفال تنسم بأهمية أساسية لجعل المراقبة والإبلاغ أكثر فعالية، ويجدون الأمل، في هذا الصدد، أن تكون آلية المراقبة والإبلاغ أيسر وصولا أمام الأطفال. فنحن نؤمن بأننا يمكن أن نحقق ذلك بإشراك الأطفال في تصميمها وتنفيذها على الصعيد المحلي.

ونود أن نستغل هذه المناسبة لحث كل أعضاء مجلس الأمن على مواصلة التعاون التام مع الفريق العامل وضمان أن يستمر الفريق في اعتماد استنتاجات محددة واقتراح توصيات فعالة للنظر فيها، وتنفيذ مجلس الأمن لها، عندما يكون ذلك مناسبا، بما في ذلك من خلال ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفي ما يتعلق بالمسائل السياسية.

المملكة المتحدة تؤمن بقوة بأن مجلس الأمن والفريق العامل ينبغي أن يستغلا استغلالا كاملا لسلسلة الخيارات المتاحة لتناول الانتهاكات المنهجية؛ وهذه واردة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وفي مجموعة أدوات الفريق العامل. كما أن رصد تنفيذ توصيات الفريق العامل يتسم بأهمية حيوية.

وأخيرا، يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لاتخاذ إجراءات ضد هؤلاء المجموعات والأفراد الذين يرتكبون انتهاكات فظيعة ويرفضون القيام بالإجراءات العلاجية التي نطالبهم بها. إن الفريق العامل التابع للمجلس هو أداة هامة لدينا، وهو أداة يمكن أن تكون فعالة للغاية. دعونا نهدف إلى استخدامها على هذا النحو، وذلك من أجل إحداث فارق حقيقي ليس في حياة الأطفال الفرادى فحسب ولكن في حياة مجموعات كبيرة منهم في جميع البلدان المتضررة.

يضيف إلى قائمة الأفراد الخاضعين للجزاءات أولئك المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل.

**السيد غرولس** (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد تناول المجلس مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة في عدد من المناسبات. ومناقشة اليوم، التي أود أن أشكر الرئيس عليها، تأتي في وقت مناسب لتقييم العمل الذي قام به الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، والذي أنشئ بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وتؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به زميلي الفرنسي الذي تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية تدفعني إلى التشديد بشكل خاص على مكافحة الإفلات من العقاب، وهذا أحد الجوانب التي تناولها البيان الذي ألقته الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وتناوله كذلك متكلمون آخرون.

سيدي الرئيس، كما ذكرتم في ورقتك المفاهيمية فإن مسألة الأطفال في حالات الصراع المسلح تتطلب نهجا متعدد الأبعاد. وكثيرا ما أكد وفدنا أن هذه ليست مجرد قضية حقوق إنسان أو قضية إنسانية أو قضية معونة إنمائية، وإنما هي أيضا قضية تتعلق بالسلم والأمن. ولقد أتاح الفريق العامل التابع للمجلس القيام برصد هيكلية لجميع حالات الصراع التي يتم فيها تجنيد الأطفال أو استخدامهم على أيدي قوات أو جماعات مسلحة.

ويعطينا التقرير السنوي للفريق العامل نظرة شاملة للغاية على طائفة الأنشطة التي قام بها الفريق. وفي هذا السياق، من المهم التذكير بضرورة تقديم الدعم اللازم للفريق العامل لتمكينه من الاستمرار في مواصلة أنشطتها بطريقة فعالة وشفافة وناجحة.

درجة أن العنف وتجدد الصراع ينجمان حتما عن ذلك الشعور.

ويتجلى هذا الاتجاه بشكل خاص لدى الأطفال المشردين بسبب الصراعات. وخلافا للاجئين، هؤلاء الأطفال محرومون من أي مركز قانوني دولي، وبالتالي لا توجد أية وصاية لحقوقهم إذا كانت مؤسسات الدولة لا تملك الموارد اللازمة لحمايتهم. ولذلك لا بد من وضع برامج وسياسات لإعادة الإدماج مع التركيز بشكل خاص على مركز الأطفال باعتبارهم مواضيع يرهاها القانون، وعلى الاحتياجات المحددة للضحايا وتثقيف المجتمعات المحلية من أجل مسانحة الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى بصورة أكثر إلحاحا لحالة عالمية تجعل من آثار الصراع على الفئات الضعيفة من السكان أشد وطأة. فأزمة الغذاء اليوم تهدد بتفاقم المستويات الهزيلة أصلا لتغذية الأطفال. ويجب على الأمم المتحدة، التي تقف دائما إلى جانب مواطني العالم، أن تقوم بدور المشجع الرئيسي على سد هذه الثغرة. وسيتوقف نجاحها في ذلك على التنسيق بين هيئاتها ووكالاتها وصناديقها، فضلا عن التعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية.

ومن الصعب طرح مسألة الأطفال والصراعات المسلحة دون الإشارة إلى ضرورة وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. ويؤكد وفد بلادي مجددا دعمه للجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية محاكمة كل مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، خاصة حقوق الطفل.

علاوة على ذلك، ترى بنما أنه في حالات الصراع المسلح التي توجد لها لجان جزاءات ينبغي لهذا المجلس أن

**السيد يوريكا** (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، سمحوا لي أن أتقدم بالشكر للرئاسة الفيتنامية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراع المسلح. وأود أن أشكركم، سيدي، على ترأسكم شخصيا لهذه الجلسة.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق زميلنا الفرنسي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلى ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

ترحب كرواتيا بتعزيز مشاركة مجلس الأمن في التصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراع المسلح. إن إنشاء آليات الرصد والإبلاغ وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وتكوين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح قد سلطا الضوء على الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح على المستوى الدولي وساهما، دون شك، في انخفاض تجنيد الأطفال بواسطة أطراف الصراع. ونثني على جهود وإنجازات الفريق العامل، الذي يترأس أعماله بكفاءة السفير الفرنسي ريبير.

ومع ذلك، يتناول أيضا القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) خمسة انتهاكات جسيمة أخرى ترتكب ضد الأطفال، وهي لم تعالج بشكل مناسب في إطار الآليات التي أشرت إليها. هناك حاجة إلى توسيع نطاق تطبيق آليات الرصد والإبلاغ ليشمل جميع الانتهاكات الجسيمة الستة في جميع الحالات المحددة في كلا المرفقين الواردين في تقرير الأمين العام (S/2007/757).

وقد تجلّى تطور إيجابي آخر في اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) مؤخرا، وهو يطالب بالوقف الفوري والكامل من جانب جميع الأطراف في الصراع المسلح لجميع أعمال العنف الجنسي ضد المدنيين، اعتبارا من تاريخه. وينبغي أن يساهم ذلك القرار بشكل كبير في سلامة الأطفال في

إن بلجيكا تفضل دائما اتباع نهج يقوم على الحوار والشراكة، إلا أنه يجب أولا تغيير الوضع القائم في الميدان. والاستنتاجات التنفيذية التي اعتمدها الفريق العامل هي أداة هامة في مساعدة أطراف الصراع على وضع حد لتجنيد الأطفال والانتهاكات الخطيرة التي ترتكب في حقهم ومطالبة هذه الأطراف بذلك. وفي غياب أي رد إيجابي من الأطراف ذات الصلة يتعين على المجلس أن يتحمل مسؤولياته وأن يتخذ تدابير جزائية محددة الهدف.

ويجب علينا أن ندرك أنه رغم النداءات العديدة التي أطلقها المجتمع الدولي والالتزامات المتكررة التي تعهدت بها الدول يبقى عدد الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة مرتفعا إلى حد مقلق. وفي هذا الصدد، يجب أن تبقى مكافحة الإفلات من العقاب المبدأ الذي نسترشد به. وإذا كنا نرغب في القضاء على هذه الممارسة يجب تقديم جميع الأفراد المذنبين بارتكاب جرائم ضد الأطفال إلى القضاء وإصدار الأحكام عليهم، فمن خلال المحاكمات وحدها وإصدار الأحكام على المذنبين بشكل منهجي ستمكن من تغيير العقلية ووضع حد لمعاناة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

وبعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، أصبح لدى المجتمع الدولي الآن صكوك قانونية كافية لإجراء محاكمات لأخطر الجرائم التي ارتكبت، لا سيما ضد الأطفال، والمعاقبة عليها. وسوف تتيح المحكمة الجنائية الدولية أيضا ضمان عدم قدرة هؤلاء الأفراد الضالعين في تجنيد الأطفال على فعل ذلك مرة أخرى. وفي حين نحتفل اليوم بذكرى اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يجب علينا التذكير بالدور الأساسي الذي يمكن للمحكمة أن تقوم به في مكافحة الإفلات من العقاب ومنع تلك الممارسات التي لا يمكن السكوت عليها.

وتقديرهم في المستقبل. وبتيسير حصول جميع الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح على تلك البرامج النافعة، سيقبل احتمال الشعور بالاستياء ضد الجنود الأطفال السابقين والأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة.

وتؤيد كروايتا بقوة الأعمال التي يقوم بها الخبراء الاستشاريون المعنيون بحماية الأطفال في جميع البعثات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، وكذلك أفراد البعثات التابعة للأمم المتحدة الذين يحرصون مخيمات المشردين. وكما يشير تقرير الأمين العام، فقد اتضح أن هذه المخيمات قد أصبحت أرضا خصبة لتجنيد الجنود الأطفال.

وتمثل القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أحدث السياسات المتبعة بشأن تلك المسألة. وتعتقد كروايتا أن تلك القواعد والمبادئ التوجيهية تستحق، بوجه خاص، أن يُعترف بها دوليا وأن تُطبق عالميا. ونحث جميع الأطراف في الصراع المسلح على أن توقف استخدام الجنود الأطفال وأن تبدأ في العمل بالامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك إعلان باريس.

ونحث الحكومات على إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال في الصراع المسلح. ونعتقد أنه من الضروري إحالة تلك الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي تعجز فيها الأنظمة الوطنية عن معالجتها، كما اقترح الأمين العام.

ومن أجل ضمان الاستدامة والنجاح على المدى الطويل الأجل للتصدي البرنامجي للإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، وتأهيلهم وإعادة إدماجهم، من الضروري أن يقوم مجلس الأمن، والمجتمع الدولي برمته، باعتماد استراتيجية واسعة النطاق لمنع

الصراع المسلح. وسيوضح نطاق تأثيره بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي طُلب من الأمين العام أن يقدم فيه تقريرا إلى المجلس حول تنفيذه.

وبالرغم من الإنجازات الإيجابية التي حققتها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته، تستدعي الحالة على أرض الواقع من مجلس الأمن عملا متواصلا وأقوى من أجل ضمان امتثال جميع أطراف الصراع المسلح للقرارات ذات الصلة للمجلس والصكوك الدولية الأخرى الموضوعة لحماية الأطفال في الصراع المسلح.

ومن أجل المساهمة في التوصل إلى حل طويل الأجل ومستدام لقضايا الأطفال في الصراع المسلح، يجب أن تضمن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته توفير الموارد والتمويل بشكل كاف لدعم الاستراتيجيات الوطنية أو خطط العمل في مجال حماية الطفل ورفاهيته، وكذلك البرامج الاجتماعية. وبحسب التقارير الواردة من مختلف المنظمات غير الحكومية، فإن تلك البرامج هي مفتاح النجاح لتأهيل الجنود الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم.

وتتطلب إعادة الإدماج الناجحة توفر التمويل الطويل الأجل والمناسب والكافي للبرامج الاجتماعية من أجل منع تجنيد الأطفال وبغاء الأطفال ووصمهم والتمييز ضدهم وإشراكهم في الأنشطة الإجرامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يسمح للأطفال بالحصول على المنافع دون الحاجة إلى الكشف عن هويتهم بوصفهم جنودا أطفالا سابقين، حيث أن الكثير من الأطفال يرتبطون بالقوات والجماعات المسلحة بسبل ضارة مماثلة أخرى.

وبتوفير التعليم للأطفال وتدريبهم على اكتساب المهارات في المجالات التي يحتاج إليها المجتمع المحلي، فإننا بذلك نساعدهم على أن يصبحوا أعضاء إيجابيين في تلك المجتمعات المحلية، التي من المأمول أن تستوعبهم بسرعة أكبر

أفغانستان وفي المناطق الأخرى ضحايا للصراع المسلح نتيجة تدهور الوضع الأمني، فإن التقدم الإيجابي في عمليات السلام في كوت ديفوار والمناطق الأخرى يبعث الأمل لدى الأطفال هناك. وذلك دليل آخر على ضرورة قيام مجلس الأمن بإيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة الصراع المسلح بحد ذاته.

ثانياً، عند التصدي لمسألة الأطفال والصراع المسلح، ينبغي أن يُحترم ويُدعم دائماً الدور الذي تضطلع به الحكومة المعنية. ويؤكد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) على المسؤولية الأساسية للحكومة المعنية عن حماية الأطفال وضرورة تعاون الأطراف الأخرى مع الحكومة في الجهود التي تبذلها. وينبغي أن يُزيد الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح من اتصاله بالحكومات المعنية، ويقر ويدعم التدابير الإيجابية التي تتخذها ويواصل تعزيز الثقة المتبادلة من أجل تجنب إضفاء الطابع السياسي على مسألة الأطفال والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية تحت ذريعة حماية الأطفال. كما ينبغي أن تعزز الأمانة العامة اتصالها وتعاونها مع الحكومات المعنية لضمان تحري الدقة والموضوعية فيما توفره من معلومات ولتحسين نوعية ما تقدمه من تقارير.

ثالثاً، من الضروري بذل الجهود المتواصلة لتحسين آلية الرصد والإبلاغ وأعمال الفريق العامل على أساس القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويجري إحراز التقدم فيما يتعلق بجمع المعلومات منذ بدء عمل آلية الرصد والإبلاغ. ومع ذلك، لا تزال هذه الآلية في بلدان ومناطق كثيرة في مرحلتها الأولية، ومن الضروري تحسين ممارستها بشكل مستمر. ومن ثم، ينبغي تجنب نفاذ الصبر والتسرع. ويتنسيق من فرنسا بوصفها رئيسته، نظر الفريق العامل في قضية الأطفال في عدد من البلدان. ويأمل الوفد الصيني أن الفريق العامل، مواصلاً مهنيته وموضوعيته، سيتمكن من إيجاد الحلول للمسائل ذات الصلة من خلال التعاون مع الحكومات المعنية والمشاورات البناءة، وأن يقدم لمجلس الأمن مقترحات مفيدة.

الصراع، تتصدى للأسباب الجذرية لنشوب الصراع المسلح بطريقة شاملة. وتعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، فإننا نضمن توفير الحماية للأطفال على أساس طويل الأجل. وسنضمن أن يتمتعوا بالمستقبل.

**السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية):** يود

الوفد الصيني أن يتقدم لكم بالشكر، سيدي، على مجيئكم إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة. كما أود أن أشكر ممثلة الأمين العام، رازيكا كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، آن فينيمان، على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن الصين يساورها القلق العميق إزاء الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة في بعض البلدان. وتعارض الصين تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم والانتهاكات الأخرى لحقوق الأطفال في الصراع المسلح ومصالحهم. ونؤيد مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، لتعزيز حماية الأطفال في الصراع المسلح. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشدد على ما يلي.

أولاً، يجب أن يواصل مجلس الأمن التركيز على مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. إن الصراع المسلح يضر، لا محالة، بالأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، ويؤثر عليهم. وبالعامل على منع الصراعات وتخفيفها وحلها على مستوى القاعدة الشعبية، يستطيع مجلس الأمن أن يوفر للأطفال أفضل ما يمكن تقديمه لهم من حماية. إن تلك الطريقة أكثر جدية وفعالية إلى حد بعيد من التدابير العلاجية التي تُتخذ في أعقاب الصراع. ويبين النظر إلى الواقع هذا العام أنه، في حين أصبح الكثير من الأطفال في



**السيد كليب** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):  
اسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذي شكروا فييت نام، زميلتنا في عضوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا على المبادرة بعقد هذا الاجتماع الهام. ويسعدنا أن نراكم، سيدي، تترأسون هذه المناقشة، ونحن على ثقة من أن هذا الاجتماع تحت قيادتكم المقتدرة سيتوصل إلى نتائج ناجحة.

كما نود أن نشكر الأمين العام على بيانه، ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد موليه، والمديرة التنفيذية فينيمان والسيدة هنت على البيانات الهامة التي أدلوا بها. ويود وفد بلدي أيضاً أن يعرب عن مساندته للسفير ريبيير، ممثل فرنسا، رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ونشكره على بيانه وقيادته للفريق العامل.

إن القضية التي تجمعنا اليوم هي مأساة أساسية ناجمة عن حالات الصراع، مأساة الضحايا الأصغر سناً. فمن فلسطين إلى العراق، ومن أفغانستان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأطفال هم ضحايا الحرب. وما زالت محنة الأطفال في الصراعات المسلحة شغلا شاغلا لهذا المجلس.

وإذ يحمل الآلاف من الأطفال السلاح بوصفهم أطفالاً مجندين وأعداد كبيرة أخرى من الأطفال يتضررون بطرق أخرى، فإن هؤلاء الأطفال يعانون أيضاً من تفشي الأمراض والتخلف نتيجة الصراعات المسلحة. وبينما يلاقي آلاف الأطفال حتفهم في كل عام في القتال المباشر، فإنهم يموتون أيضاً بسبب سوء التغذية والمرض. ولذلك، ينبغي أن تدار جهود حماية الأطفال الجنود السابقين في إطار يتجاوز الأمن والقضايا القائمة على الحقوق. وقد ظلت إندونيسيا

ويدعم وفد الصين الفريق العامل في جهوده المستمرة للنظر في أساليب عمله من أجل تحسين كفاءة أدائه وشفافيته.

لقد عارضت الصين على الدوام الاستخدام المتعمد للتهديد بفرض الجزاءات من جانب مجلس الأمن، وتعتقد أن موضوع الجزاءات ينبغي التعامل معه بحذر أكبر حينما يتعلق الأمر بالأطفال والصراعات المسلحة. وتختلف الحالة من صراع إلى آخر ولا يمكن التعامل معها بنفس الطريقة أو التصدي لها بنهج المقياس الواحد الذي يناسب الجميع. وتدعو الصين مرة أخرى جميع أطراف الصراعات المسلحة إلى الاحترام الحقيقي لالتزاماتها والامتثال للقانون الإنساني الدولي، واحترام حقوق الأطفال وحمايتهم. ومن خلال تعزيز إعادة البناء بعد الصراع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الأولوية لإعادة إدماج الأطفال في أسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم، وأن يوفر الموارد الكافية التي تكفل إنجاز ذلك الهدف.

إن جهود مجلس الأمن وحدها لا تكفي لحل مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة. ونحن نشجع اليونسيف والبنك الدولي والوكالات الدولية الأخرى على أداء دور أكبر في مساعدة البلدان المعنية لمنع إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. كما نرحب بالدور الإيجابي الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

وبعد التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، أصبحت الصين الآن طرفاً في البروتوكول. وتدعو المزيد من البلدان إلى الانضمام إلى البروتوكول والمصادقة عليه. ويحدونا الأمل أن تبذل كل الأطراف جهوداً لتحقيق تحسن حقيقي في حالة الأطفال في الصراعات المسلحة وأن توفر لهم المستقبل الزاهر الذي يستحقونه.

بالدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

ولكننا نؤمن جازمين بأن خير حماية من الصراعات المسلحة تكمن في منع نشوبها والتصدي لأسبابها الجذرية. وينبغي القيام بذلك في سياق عمليات السلام، وفقا لما نص عليه القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وعليه، فإن مجلس الأمن، كما فوضه الميثاق، يجب أن يعزز عمليات السلام باستمرار لكي يتسنى حماية الأطفال.

وينبغي للفريق العامل بوصفه هيئة حديثة العهد، أن يواصل تحديث وتنقيح أساليب عمله وتعزيزها. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نشي على جهود الفريق العامل لتحسين أساليب عمله من أجل المحافظة على الحياد والشفافية والمساءلة والشمول والتعاون البناء مع البلدان المعنية.

إضافة إلى ذلك، ينبغي للفريق العامل أن يقدم مبادئ توجيهية واضحة لوضع استراتيجية واضحة للبلدان أو الأطراف لكي تشطب من قائمة المرفق. وإن كان لا بد من المراقبة والإبلاغ الكاملين فيما يتعلق بالمطالب المقدمة إلى أطراف الصراعات المسلحة، فمن المناسب بالقدر نفسه وضع أهداف واضحة ومبادئ توجيهية قابلة للقياس.

أخيرا، وكما أشارت المثلة الخاصة، السيدة كوماراسوامي، علينا ألا نسمح للأطفال أن يكونوا ضحايا منسيين ومهملين للاقتتال وألا نضع أجيال المستقبل في خطر. وعلينا أن نعمل من أجل عالم أكثر إنسانية وعناية ولطفًا، وينعم فيه الأطفال بالتقدير والحماية، انطلاقًا من هذا المجلس ومبادراته. وختامًا، سمحوا لي أن أؤكد للمجلس دعمنا التام لاعتماد مشروع البيان الرئاسي بشأن هذه المسألة الهامة للغاية.

ثابتة على موقفها بأن هذه المسألة يجب أن تناقش أيضا في الأطر الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية.

إن هؤلاء الأطفال الذين غالبا ما يعيشون منفصلين عن أسرهم وفي ظروف الفقر في مناطق الحرب يحتاجون بشدة إلى الرعاية النفسية والبدنية. وفي تلك الحالة، تصبح الطفولة كابوسا يعزلون فيه عن والديهم وأسرهم، وتهدم منازلهم وتتوقف الخدمات الصحية والتعليمية ويفقدون ثقتهم. إن مشاهدتهم لأهاليهم وهم يقتلون، ويغتصبون أو يعذبون، أو تعرضهم هم أنفسهم للتهديد، يفرض ضغوطا فائقة على طاقة الأطفال في التحمل، مما يسبب لهم القلق الشديد وصعوبة النوم والأداء في المدرسة أو الاكتئاب.

ولذلك، يتعين على مجتمع المانحين الدوليين أن يواصل توفير المساعدات المستدامة والطويلة الأجل لتيسير التعافي التام للأطفال. وينبغي توفير تلك المساعدات بدون شروط سياسية مسبقة. وأينما ومتى كان هناك أطفال متضررون بالصراع المسلح، يجب أن نكرس كل الطاقات والجهود من أجل مساعدتهم. ولا ينبغي لتطلعاتنا السياسية أو خلافاتنا الأيديولوجية أن تحول دون بلوغ أهدافنا المشتركة.

وتتطلب تلك المساعدة اتباع نهج يشمل الأبعاد الإنمائية والإنسانية المستندة إلى الإرادة السياسية للدول. وفي هذا الصدد، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه الإنمائيين، واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، أن تواصل المشاركة الدائمة لزيادة مبادراتها الإنمائية والإنسانية التي تساعد الدول المحتاجة.

وبتزايد الطابع المعقد والشائك للشؤون الدولية، فإن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التصدي لكل مسائل حماية الأطفال. وعليه، فإننا نسلم بالدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في التصدي لهذه القضية المتعددة الأوجه. وإضافة إلى ذلك، نرحب ونشيد

ملائمة لرفاه الأطفال وازدهارهم. وفضلا عن ذلك، وكما قالت بحق السيدة فينيمان، المديرة التنفيذية لليونيسيف، إن خير وسيلة لحماية الأطفال من الصراعات المسلحة هي منع نشوب الحرب نفسها، وتلك مسؤوليتنا الجماعية.

ورغم أن احتمالات القضاء التام على تلك الآفة التي تؤثر على الأطفال الجنود ما زالت بعيدة المنال، يحدونا الأمل في أن نحقق أهداف القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومن هذا المنطلق فإن النتائج التي تحققت بالفعل، مثل تنفيذ خطط العمل، ومحكمة القادة الذين يجندون الأطفال أمام محاكم مختصة في بعض الحالات، وتقليص وحتى وقف تجنيد الأطفال في بعض الحالات، وتسريح الأطفال وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، تعتبر مشجعة للغاية. وفيما يتعلق بتلك المشكلة، ننتهز هذه الفرصة لتهنئة كوت ديفوار وسري لانكا على النموذج الذي قدمته في هذا المجال.

إننا ندعو المجموعات والقوات المسلحة، التي تظهر أسماؤها في المرفق الملحق بتقرير الأمين العام (S/2007/757)، إلى أن تقوم بتسريح الأطفال من صفوفها وتيسير إعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية وأسرهم.

وخير ضمان لإعادة الدمج بشكل ناجح هو اعتماد تدابير لمنع تكرار المشكلة من خلال التعليم المناسب وتدريب أولئك الأطفال على الأنشطة المدرة للدخل بغية جعلهم يعتمدون على أنفسهم بشكل نهائي. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ هذا الإجراء إلا إذا تم دعمه بصورة قوية، لا سيما من المانحين والمؤسسات الوطنية والدولية ذات الاختصاص في هذا المجال.

وفي الختام، أود أن أهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، ورئيس اللجنة التوجيهية المعنية بقائمة الرصد، وسائر منظومة الأمم المتحدة، والمانحين، وفرنسا طبعاً،

**السيد كافاندو** (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

أبدأ بالترحيب بكم، سيدي، واسمحوا لي أيضاً أن أشكركم على اقتراح هذه المناقشة بشأن هذه القضية، التي وإن كانت قد نوقشت مؤخراً، إلا أنها تظل مسألة ملحة وموضوع الساعة.

إن النظر الاعتيادي لهذه المسألة ليشهد على مدى حرص واهتمام المجلس، شأنه شأن المجتمع الدولي بمعالجة هذه الآفة الخطيرة. وجلي أنه بدون التزام جماعي من جانبنا، فإن هذه الآفة ستستمر في جلب الخراب إلى أنحاء العالم بمظاهرها المريعة، بما فيها اختطاف وتجنيد الأطفال، ومهاجمة المدارس، وفوق كل شيء العنف الجنسي ضد الأطفال، وبخاصة اغتصابهم، الذي بلغ أبعاداً مقلقة، ناهيك عن الجوانب الأخرى ذات الطابع الإنساني، والآثار السلبية التي تركتها هذه المشكلة على التنمية.

إن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة تتطلب أولاً الاعتراف بضرورة حماية حقوق الأطفال. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تلك الحماية، يتبعها، وفقاً للواجبات والالتزامات نفسها، أطراف الصراع الأخرى.

ولذلك، من الحيوي أن نستثمر جلّ جهودنا في ترسيخ سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ولأن هذه القواعد تضع البشر، وكذلك احترام القيم الإنسانية، في صميم المجتمع عملياً، نجد أن حقوق الطفل مضمونة بالفعل في نظام ديمقراطي. ولهذا السبب، من واجب جميع الدول أن تصبح أطرافاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

وإسهامات وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين العاملين في الميدان ضرورية أيضاً. ولتحقيق تلك الغاية، نود أن نشجع على تعميم القانون الإنساني الدولي والتوعية التثقيفية بخصوص حقوق الطفل، بغية تهيئة بيئة

إن التقدم الذي أحرزه المجلس مؤخرا في مسائل مثل العنف الجنسي، كما تكرر في القرار التاريخي ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ينبغي أن ينعكس بشكل ملائم في النهج الذي يطبقه الفريق العامل على هذه المسألة. ومن الحيوي أيضا أن نعمل بشكل وثيق للغاية مع الدول المتضررة لكي نكافح الإفلات من العقاب بصورة حازمة. ولتحقيق ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بتحليل متعمق للإجراءات والجزاءات التي يمكن تطبيقها على الذين يواصلون تجنيد الأطفال ويرتكبون جرائم أخرى ضدهم.

واليوم، ونحن نحتفل بالذكرى العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي، حان الوقت للنظر كذلك في الدور التكميلي الذي يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تؤديه في دعم الدول في كفاحها ضد الإفلات من العقاب.

وخلال المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة في شباط/فبراير، أعربنا عن التزامنا بمعالجة الآثار العديدة للصراعات المسلحة على الأطفال، واتفقنا على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات من خلال استراتيجية وقائية واسعة وشاملة.

واليوم، نتفق معكم، سيدي، أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى بشكل كامل لمشكلة الأطفال والصراعات المسلحة. ولا بد لها من تنفيذ استراتيجية أوسع لحماية الأطفال. إن انعدام الخدمات الأساسية، مثل الحصول على مياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي، والرعاية الصحية والتعليم، وكذلك ارتفاع وفيات الأطفال، والأمية وسوء التغذية، على سبيل المثال لا الحصر، تكرر الحلقة المفرغة، التي تصبح عندئذ سبب الصراعات ونتيجتها. ولقد حذرنا باستمرار من أن انعدام الإنصاف على الصعيد العالمي وإهمالنا الفقر المدقع، الذي يعيش فيه حاليا خمس بني البشر كلها عوامل تسهم إلى حد كبير في تهيئة بيئة خصبة لنشوب

وكذلك الفريق العامل الذي ترأسه، على ريادةهم، وجهودهم المتواصلة والتزامهم بهذا المسعى الضخم.

وأخيرا، أود القول إننا قد أحطنا علما بمشروع البيان الرئاسي. وعندما نطلع عليه، ستتاح لنا الفرصة لدراسته، وبدون أدنى شك، سوف نؤيده من صميم قلوبنا.

**السيد أوربيننا** (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونود أن نشكر كذلك السفير ريبير، الممثل الدائم لفرنسا ورئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على تقديم التقرير السنوي للفريق العامل. ونشكر كذلك وفده على عمله وتفانيه من أجل المسألة المعروضة علينا، وأيضا على الدور الريادي الذي قامت به فرنسا.

ونحن أيضا ممتنون للملاحظات التي أبدتها الأمين العام، والسيدة كوماراسوامي، ومساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمديرة التنفيذية لليونيسيف والسيدة هنت.

إن الصراعات المسلحة تربة خصبة لانتهاك كل حق من حقوق الأطفال. وحتى يومنا هذا، فإننا نركز على الآثار المباشرة لهذه الصراعات على الطفولة. ومع ذلك، علينا في المستقبل أن نعمل بالفعالية نفسها لمكافحة الانتهاكات الأخرى لحقوقهم. وعلينا أن نولي اهتماما أوثق للآثار غير المباشرة للصراعات، والآثار الضارة التي غالبا ما تتطور إلى عقبات رئيسية تحبط الوعد بحياة أفضل، حتى في مرحلة ما بعد الصراع.

إن عقد هذه المناقشة التي جاءت في أوانها يتيح لنا تكرار دعوتنا لاستعراض المعايير التي تطبقها آلية الرصد والإبلاغ. وهذا من شأنه أن يسمح لنا بدراسة كل انتهاك من الانتهاكات الستة الخطيرة التي حددها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بطريقة ملائمة وفعالة.

السيد مبارك (الجمهورية العربية الليبية): نود في البداية أن نتقدم إليكم، معالي نائب رئيس الوزراء، بخالص الشكر على دعوتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة حول الأطفال والصراعات المسلحة، ونشكركم على ترؤسكم شخصيا لهذا الاجتماع الهام.

كذلك نتقدم بالشكر إلى معالي السيد الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة السيدة رادিকা كومارا سوامي، والسيدة آن فينيمان المديرية التنفيذية لليونسيف والسيد مواليه مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطتهم القيمة أمام هذا المجلس.

رغم الجهود التي بُذلت على جميع المستويات الإقليمية والدولية، والدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة لم نشهد للأسف تقدما ملموسا فيما يتعلق بأوضاع الأطفال في بؤر الصراع المسلح خلال الستة شهور الأخيرة، فلا يزال الأطفال يجندون أو يعاد تجنيدهم، كما أن الأطفال من الجنسين لا زالوا يتعرضون للقتل والتشويه والاعتصاب والاحتجاز التعسفي على أيدي أطراف الصراع في عدة مناطق، رغم دعوات مجلس الأمن والجمعية العامة المتكررة إلى ضرورة التزام الأطراف المعنية بقواعد القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف.

يساورنا القلق إزاء استمرار تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم في النزاعات المسلحة. ورغم تعهد كثير من أطراف الصراع بمنع ذلك وإعلان رغبتها في التعاون لإنشاء آليات الرصد والإبلاغ، إلا أن هذا التعاون غير كاف ويستلزم مزيدا من الجهود لحث الأطراف المعنية على منع تجنيد الأطفال وعلى تسريح المجندين منهم وتأهيلهم من أجل إعادة إدماجهم في الخطط والبرامج التنموية. وفي هذا الصدد ندعو المؤسسات المالية الدولية والمانحين لتمويل هذه البرامج التنموية في البلدان التي تشهد صراعا أو خرجت لتوها من

الصراعات. وانعدام الإنصاف وإهمال حالات الفقر هي أيضا عوامل تعاقب الأطفال بصورة خاصة.

إن إعادة دمج الأطفال المرتبطين بالمجموعات المسلحة وإعادة تأهيلهم ينبغي أن يكونا عنصرا أساسيا في استراتيجية الحماية الواسعة، لا سيما في الحالات التي يسهم تمهيش مجموعات معينة في نشوب الصراعات.

وينبغي أن تساعد عملية إعادة الإدماج الأطفال على إرساء أسس جديدة لحياتهم وأن تعيد لهم فرص النماء البدني والانفعالي والفكري التي انتزعها منهم الصراع. ولكي تكون عملية الإدماج وإعادة التأهيل فعالة حقا، ينبغي أن تكون شاملة، وأن تنبع من المجتمع، وأن تتوخى إعادة بناء الثقة العاطفية بين الأطفال وأسرهم، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في مجتمعاتهم المحلية، ومنع الإقصاء والوصم لمن كانوا ضحايا لتجنيد الأطفال.

ومن الضروري توفير التعليم وفرص العمل لمنع الجنود الأطفال السابقين من أن يعاد تجنيدهم ثانية، كما يحدث بقدر من التواتر. ويجب أن تكفل الفرص التعليمية والمهنية الجديدة قدرا أكبر من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأسرة. فالتعليم في أوقات الصراع، خاصة تعليم الأطفال الذين تم انتشالهم من الجماعات المسلحة، يزيد كثيرا عن مجرد طريق مؤد إلى العمل، لأنه يرمي إلى إعادة حياتهم إلى طبيعتها ومساعدتهم على تكوين هوية جديدة منفصلة عن هوية الجنود الأطفال.

ولا يقتصر التحدي المائل أمامنا جميعا على وضع حد نهائي لتجنيد الأطفال وغيره من الانتهاكات الجسيمة، بل يشمل أيضا، وفوق كل شيء، توجيه طاقات الأطفال وأفكارهم وأحلامهم وجهة إيجابية يمكن أن تسهم في إيجاد مجتمع من نوع جديد بعد انتهاء الصراع.

كما أن قيام قوات الاحتلال باحتجاز مئات الأطفال دون محاكمة في العراق بدعوى ارتباطهم بالمتطرفين، وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية كحقوقهم في التعليم والحرية عمل غير مشروع نطالب القوات المتعددة الجنسيات بتصحيحه من خلال الالتزام بالاتفاقيات الدولية.

ويشيد وفد بلادي بالفريق العامل وما يقوم به من جهود لمعالجة المسائل ذات الصلة بالأطفال في الصراعات المسلحة ونأمل أن يلتزم دائما بعدم الانتقائية والابتعاد عن ازدواجية المعايير أثناء صياغة توصياته ونتائج أعماله، وتجنب تسييسها. كما نتتهد هذه المناسبة لنثني على الدور الهام الذي تقوم به اليونيسيف في مجال رعاية الأطفال، ليس فقط في مناطق النزاعات، بل في البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة الصحية والغذائية.

وأجيرا، يكرر وفد بلادي الشكر لبلدكم الصديق. ونعلن دعمنا التام لمشروع البيان الذي سيصدر عن هذا المجلس عقب هذه المناقشة.

**السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

يسرنا أن نرحب بكم يا معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية رئيسا لمجلس الأمن. ونعرب عن الامتنان لأصدقائنا وزملائنا في الوفد الفيتنامي على الإعداد الدقيق المضني لهذا الاجتماع والعمل الشاق الذي اضطلعوا به في هذا الصدد. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام، السيد بان كي مون، على مشاركته في هذا الاجتماع الهام. وممتنون كذلك للسيدة كوماراسوامي، والسيد مليت، والسيدة فيمان والسيدة هنت على المعلومات الحسنة التوقيت التي وافونا بها، وإننا نرحب بأنشطتهم في سبيل حماية الأطفال من أهوال الحرب. ونشيد بما تحلت به الممثلة الخاصة للأمين العام من نكران الذات والشجاعة الشخصية عندما قامت بزيارات مثمرة إلى بؤر ساخنة،

الصراع، حتى تتمكن من إعادة إدماج الأطفال المسرحين من خلال إيجاد مصدر دخل ثابت لهم ولا يتم تجنيدهم من جديد.

إن بلادي طرف في المعاهدة الدولية وفي البروتوكولين الإضافيين المتعلقين بحماية الأطفال، ولذا ندين ما يتعرض له الأطفال في بعض الدول التي تشهد صراعات مسلحة. وبصورة خاصة تعرضهم للاغتصاب والتحرش الجنسي على أيدي أطراف الصراع وبعض موظفي بعثات حفظ السلام. وتؤيد بلادي سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا مع موظفيها ومحاسبتهم على ما قد يرتكبونه من هذه الأعمال المشينة، كما تدعو جميع الدول إلى تعزيز تشريعاتها الوطنية لتشمل قوانين تجرم تلك الممارسات وتساهم في القضاء على الإفلات من العقاب.

وتعرب لبيبا عن قلقها البالغ أيضا إزاء معاناة الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في السنوات القليلة الماضية إلى مقتل ما يزيد عن ٨٠٠ طفل وتشريد الآلاف منهم بسبب تهديم بيوت أسرهم، فضلا عما يعانیه الأطفال الفلسطينيون بسبب مئات نقاط التفتيش وحوادث الفصل العنصري في الأراضي المحتلة الذي يمنع الأطفال من الوصول إلى مدارسهم. أما الأطفال في غزة المحاصرة فمعاناهم تفوق الوصف.

ولا يفوتنا التذكير أيضا بمعاناة الأطفال في العراق وأفغانستان، حيث أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة في بيانها الصحفية حول زيارتها للمنطقة مؤخرا إلى الأوضاع المأساوية للأطفال هناك. وتشير التقارير الواردة إلى ازدياد عدد القتلى والمصابين في صفوف الأطفال من جراء أعمال التفجير الناجمة عن الأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة، أو قيام قوات الاحتلال بقصف المناطق السكنية والمدارس والمستشفيات،

الحضارات واستئصال التطرف أيا كان التراب الذي يتعرعرع فيه.

ونود أن نسجل من جديد تأييدنا لنداء الأمين العام بإيلاء الاهتمام الواجب لكل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في الصراعات، وذلك يشمل لا تجنيد الأطفال فحسب، وإنما أيضا الفئات الخمس الأخرى من الانتهاكات. وإننا نرى أن هذه الجرائم يجب ألا يفلت مقترفوها من العقاب. ونرى أن قتل وبتير أطراف القصر ينبغي أن يعتبر مساويا لتجنيد الأطفال من حيث اعتباره معيارا لإدراج أسماء الأطراف في الصراع المسلح في مرفقات تقارير الأمين العام الشهيرة عن هذا الموضوع.

ويجب اعتماد تدابير محددة طويلة الأمد لتأهيل الأطفال المتضررين وإلزامهم في المجتمع. ومما يتسم ببالغ الأهمية في هذا الصدد تهيئة الظروف الكفيلة بحصول الأطفال والشباب على التعليم المتواصل الكامل، فضلا عن حصولهم على العناية الطبية الشاملة.

القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) معيار مهم لقياس العمل الفعلي في ميدان حماية الأطفال. وبغية كفالة أن يكون هذا النشاط عالي الجودة، من الضروري لآلية المراقبة والإبلاغ أن تزاو نشاطها كاملا في جميع الحالات التي تثير القلق، أولا وقبل كل شيء، الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وأن توافي المجلس بآخر المعلومات الموضوعية التي يعول عليها. وإننا نقر تقرير رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح (S/2008/455)، ونرحب بجهوزية الفريق لتحسين أساليب عمله بقصد تعزيز فعاليته وتجرده.

ونشاط أجهزة الأمم المتحدة وإدارة الأمانة العامة ووحداتها المتخصصة قلقها حول تدهور حالة الأطفال في أفغانستان والعراق. فبخلاف عدد من البلدان الأخرى، لا تحظى معاناة الأطفال في هذين الصراعين بالاهتمام

ونحبي موظفي اليونيسيف وأفراد المنظمات الإنسانية الأخرى العاملين في تلك المناطق بصورة دائمة.

الاتحاد الروسي يعتبر تأمين حقوق الأطفال أولوية ويعمل جاهدا من أجل بلوغ تلك الغاية. وفي ٢٦ حزيران/يونيه من هذا العام قام رئيس الاتحاد الروسي، السيد ديمتري مدفيديف، بالتوقيع على قانون للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراع المسلح. وكانت هذه الخطوة دليلا آخر على التزام روسيا بالامتثال الصارم للمعايير والأعراف القانونية الدولية وعلى مساهمتنا الخاصة المجدية في حملة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق الواجبات التي تتحملها الدول في ميدان حقوق الإنسان والميدان الإنساني.

اتفاقية حقوق الطفل، التي تكاد تحقق التصديق العالمي عليها، وبروتوكولاتها الاختيارية، تشكل أداة دولية هامة في ميدان حماية الأطفال، بما في ذلك في سياق الصراع المسلح. ونحيب بالدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك كمسألة عاجلة.

مهمة حماية الأطفال في الصراعات وتأمين حياة طبيعية لهم في فترة ما بعد الصراع ترتبط بطبيعتها بنطاق المنظومة كله وتتطلب بالتالي نهجا موحدًا من مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته المتخصصة على السواء. وهذه المسألة يجب أن ينصب عليها اهتمام الهيئات المنشأة بصكوك حقوق الإنسان، وفي مقدمتها اللجنة المعنية بحقوق الطفل.

ومما يتسم بالأهمية علاوة على التصدي للعواقب المساوية للصراع توجيه الجهود نحو منع نشوب الصراعات. وأحد العوامل الهامة في هذا الصدد تحقيق الوئام بين

نشكرها على العمل الذي دأبت على الاضطلاع به من أجل الأطفال في كل أنحاء العالم.

في عام ١٩٩٦ جمعت السيدة غراسا ماشيل أول تقرير عن الأطفال المتضررين بالصراع المسلح (A/51/306 و Add.1). ومنذ نشر ذلك التقرير حدث تقدم كبير في تطوير إطار العمل القانوني الدولي وإطار السياسة العامة لحماية الأطفال في الصراع المسلح. ومما يكتسي الأهمية هنا البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقرارات مجلس الأمن التي تتناول مسألة الأطفال والصراع المسلح سواء بطريقة منهجية أو في حالات قطرية محددة. وإضافة إلى ذلك يتيح إعلان التزامات باريس لعام ٢٠٠٧ لحماية الأطفال الجنحين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة نهجا مبرجما تجاه حقوق الأطفال.

ورغم هذه التطورات يظل الأطفال الفئة السكانية الأشد ضررا، لأن الأطراف في الصراع المسلح تواصل ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضدهم. ولقد عرّف مجلس الأمن ستة انتهاكات جسيمة مرتكبة ضد الأطفال في الصراع المسلح يؤمن وفدي بأنها تتطلب ثقلا واهتماما متساويين من المجلس. والانتهاكات الستة هذه هي تجنيد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح في حرق للقانون الدولي الساري، وقتل وبتّر أطراف الأطفال، والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى، والاختطافات، ومنع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات من قبل الأطراف في الصراع المسلح.

المطلوب لحماية الأطفال من هذه الانتهاكات الجسيمة ما زال كثيرا. لكننا نشعر بالتشجيع من حقيقة أن

الواجب من قبل مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما يكفي لجعلها تعتمد تدابير ملائمة بشأنها. ونحن مقتنعون بقيام الحاجة إلى نشر سريع لآلية المراقبة والإبلاغ في هذين البلدين. ونشدد على مسؤولية كل الأطراف، بما في ذلك القوات المتعددة الجنسيات، في كفالة سلامة السكان المدنيين، وفي مقدمتهم الأطفال، فضلا عن الامتثال الصارم لمعايير القانون الإنساني الدولي. وندين بشدة قتل وبتّر أطراف الأطفال، لا سيما بسبب الهجمات المدبرة أو نتيجة لاستخدام القوة العشوائي والمفرط. ونرى أنه ليس من الجائز أن يظل مئات الأطفال محتجزين في سجون عسكرية خاضعة للقوات المتعددة الجنسية بتهم اعتباطية ومحرومين من اللجوء إلى هيئات العدالة المدنية. وقد أشار عدد من الوفود إلى هذه الحالة أيضا.

ويتعذر تأمين حماية الأطفال من دون تعاون حكومات البلدان التي تعصب بها الصراعات أو التي تمر بمحلة الانتعاش فيما بعد الصراع. وإن الأمم المتحدة ومجلسها هذا يجب أن يوجها جهود المجتمع الدولي نحو توفير دعم ذي مغزى، مالي في المقام الأول، لتعزيز التدابير الوطنية الرامية إلى تشديد الحماية، والتنفيذ الفعال لبرامج التسريح وإعادة إدماج القصر، وخلق الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والقانونية لمنع تجنيد الأطفال وارتكاب الجرائم الأخرى ضدهم.

**السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):**

نحن أيضا نشني على وفد فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية المفتوحة حول الأطفال والصراع المسلح. ونود بصورة خاصة أن نشكر نائب رئيس الوزراء على قدومه إلى نيويورك لترؤس اجتماعنا اليوم. ونشكر كل الذين شاركوا في وقت سابق في هذه المناقشة، ولكننا نود تحديدا أن نسلط الضوء على جهود السيدة راديكما كوماراسوامي، المثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، وأن



يعتبرون السلامة والقبول وأن يكونوا موضع تقدير وأن يكون لهم مستقبل، أموراً أساسية لإعادة إدماجهم.

وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال يعتبرون التعليم والتدريب على المهارات وإعدادهم ليكونوا أعضاء إيجابيين في مجتمعاتهم مسألة أساسية لاستمرار رفاههم. ونجاح إعادة الإدماج يتوقف كذلك على تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المبكر للنمو الاقتصادي في حالات ما بعد الصراع وأن يواصل تقديم الموارد من أجل برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية. ومن شأن هذه المساعدة أن تضمن أن الأطفال الذين تركوا القوات والمجموعات المسلحة لن يتم تجنيدهم مرة أخرى، بل ستتاح لهم الفرصة لمستقبل كريم.

أخيراً، لا بد من إيلاء اهتمام خاص للفتيات لدى وضع برامج من أجل الأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة. فالفتيات عادة ما يعانين من العنف والتمييز القائم على نوع الجنس أثناء تجنيدهن أو استخدامهن وداخل المجتمعات التي يجري إعادتهن إليها. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تتضمن برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل تدابير لمعالجة كل أشكال العنف والتمييز ضد الفتيات. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الميدان أن تواصل بذل كل جهد ممكن لمساعدة السلطات في العثور على أولئك الفتيات ومساعدتهن. ومن خلال هذه الجهود المتضافرة، سنكفل حياة أفضل لكل الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن وفد نيجيريا، أشكركم، سيدي الرئيس، على

اهتمامك مجلس الأمن في مسألة الأطفال والصراع المسلح قد تُرجم إلى نتائج ملموسة. واليوم تتوفر لدى عدد من الأطراف في الصراع المسلح، وإن لم تكن كثيرة، خطط عمل رسمية لوقف تجنيد الأطفال والإفراج عن الأطفال الملحقين بقواتها. وإننا نشعر بالتفاؤل بأن مزيداً من خطط العمل سيجري إعدادها في الأشهر المقبلة.

الجهود الرامية إلى تضمين عمليات السلام أحكاماً خاصة متعلقة بالأطفال ما فتئت تكتسب الزخم. ومن المهم النص على إدراج أحكام مثل الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية في كل مراحل مفاوضات السلام وفي الوثائق الختامية لاتفاقات السلام. وإن إدراج متطلبات حماية الأطفال في ولايات حفظ السلام للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تعيين مستشاري حماية الأطفال، أصبح أكثر منهجية.

ومنذ عام ٢٠٠٥، استعرض الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة تقارير الأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح وقدم إلى المجلس توصيات أدت إلى بعض النتائج الإيجابية على أرض الواقع. والمثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة رادريكا كوماراسوامي، تشارك بصورة فعالة في اعتماد التزامات ملموسة لحماية الأطفال من خلال الانخراط مع الحكومات وأطراف الصراع وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولا بد من الثناء على جهودها.

ومن الضروري ألا ننسى الاحتياجات الطويلة الأجل للأطفال الذين يتضررون بالصراعات المسلحة. وكفالة رفاه أولئك الأطفال عملية مستمرة، ومن ثم ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لإعادة إدماج وإعادة تأهيل الأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة. وإعادة الإدماج الناجحة تتطلب مشاركة الأطفال أنفسهم ومجتمعاتهم. والأطفال

السلام أساسيان لتحريك جدول أعمال حماية الأطفال إلى الأمام، لا سيما في أفريقيا. وفيما يتعلق بالصومال، فإننا نشجع الحكومة ومختلف الفصائل في البلد على الالتزام الكامل بتنفيذ اتفاق السلام الموقع في ٩ حزيران/يونيه في جيبوتي. وبصفة خاصة، فإننا نشجعها على تنفيذ التوصيات التي تدعو إلى وضع حد لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتأييد الدعوة الموجهة إلى المجلس لنشر قوة أقوى لحفظ السلام في البلد لإعادة الاستقرار.

أما بالنسبة للحاجة إلى ضمان حقوق كل الأطفال واحتياجاتهم، فأود أن أدلي بنقاط خمس.

أولاً، إن نيجيريا تدعو إلى اتباع نهج تنموي المنحى بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. وهذا النهج يتطلب إيلاء اهتمام أكبر لاحتياجات الأطفال من الرعاية الصحية والرعاية التأهيلية والتعليم وتمكين المرأة والأسر والمجتمعات لتهيئة بيئة آمنة للأطفال.

ثانياً، إن الحكم الرشيد والديمقراطية ومنع نشوب الصراعات عناصر أساسية في بناء ثقافة السلام والاحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال. ولذلك، يدعو وفدي إلى تنفيذ الآليات القائمة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا لتحرير الموارد من أجل التنمية البشرية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حقوق الأطفال ينبغي أن تكون في صميم الجهود الإنسانية وجهود حفظ السلام وبناء السلام.

ثالثاً، تدعو نيجيريا المجلس إلى تعزيز وتوسيع نطاق آليات الرصد والإبلاغ القائمة وإلى اتخاذ تدابير مستهدفة ضد مرتكبي الانتهاكات لحقوق الطفل بصورة متكررة.

رابعاً، تؤيد نيجيريا بالكامل دور المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في هذه الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها.

خامساً، إننا ندعو إلى مزيد من التعاون بين لجنة خبراء الاتحاد الأفريقي المعنيين بحقوق الطفل ورفاهه والفريق

عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وعلى الورقة المفاهيمية الموجزة التي قام وفدكم بتعميمها. وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وتقاريره المنيرة بشأن هذا الموضوع. وأثني على السيدة راديك كوماو واسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وعلى كل من إدموند موليه وأن فينمان وكاتلين هنت، على إحاطتهم الإعلامية القيمة والصريحة للغاية.

إن نيجيريا تعتبر حماية الأطفال في الصراعات المسلحة من أهم التحديات الإنسانية والأمنية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وعلى الرغم من الإجراءات العالمية القوية والتقدم المحرز في كوت ديفوار، وبدرجة أقل في نيبال، فقد لاحظ الأمين العام في تقاريره الأخيرة استمرار تجنيد الأطفال والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل، والتشويه والاعتصاب والحرمان من الوصول إلى المساعدة الإنسانية. كما استرعى الانتباه لا إلى استغلال الأطفال وإكراههم على الاشتراك في المظاهرات السياسية والإضرابات والحصار فحسب، بل وإلى تزايد تجنيد الأطفال عبر الحدود.

ونيجيريا ترى أن هذه الأوضاع غير مقبولة، ولذلك فهي تؤيد بالكامل التوصيات الخاصة بأفطار بعينها الواردة في آخر تقرير للأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة في نيبال والصومال وأوغندا. وترى نيجيريا أن تلك التدابير المستهدفة ستعزز تنفيذ المعايير القائمة والأطر القانونية، وتقوي آليات الدعوة والرصد بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ولذلك، نحث الأطراف التي توجه إليها تلك التوصيات على تنفيذها بالكامل.

وإذ تؤيد التدابير المستهدفة للأمين العام، فإن نيجيريا ترى أن الإرادة السياسية والالتزام الثابت بتنفيذ اتفاقات

المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ونرحب أيضا بالسيدة رادিকা كوماراسوامي، المثلة الخاصة للأمين العام للأطفال في الصراعات المسلحة، ونثني عليها لما قامت به من عمل.

إننا في تناولنا لهذا الموضوع يجب أن نتذكر دائما ألم ومعاناة عشرات الألوف من الأسر التي دمرها العديد من أنواع العنف الناشئ في حالات الصراع المسلح، الذي يؤثر، ضمن أمور أخرى، على أحد مكوناتها الرئيسية، وهم أطفالها. وإن الأضرار الجسدية والنفسية التي لا يزال الصراع المسلح يلحقها بألوف الأطفال من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إصلاحها. ولذلك تدين بيرو مرة أخرى بشدة جميع أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال، وخاصة المتصلة بتجنيد الأطفال واستخدامهم مقاتلين في الصراع المسلح، والاختطاف والتشويه والقتل والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وكذلك إعاقة وصول الإغاثة الإنسانية والهجمات على المدارس والمستشفيات ومراكز اللاجئين والمشردين داخليا - التي تؤثر كلها على الأطفال.

ومن مسؤولية كل دولة متأثرة بالعنف منع هذه المعاناة التي يتعرض لها الأطفال والسعي إلى تقليل عدد الضحايا إلى أدنى مستوى ممكن. وتعتقد بيرو اعتقادا راسخا أنه يجب على الدول، وخاصة الدول المتأثرة بالصراعات المسلحة، الاستمرار في اعتماد تدابير في إطار نظمها القانونية الخاصة لمحاكمة المسؤولين عن تجنيد الأطفال في الصراعات وغير ذلك من الجرائم الخطيرة ضد الأطفال. وإن العفو والإفلات من العقاب مرفوضان. وفي ذلك الصدد نجد أن عمل الهيئات القضائية الدولية، وخصوصا المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة مثل التي أنشئت لسيراليون عمل هام.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التعاون مع الجهود الوطنية لمنع انتهاكات حقوق

العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح، وإلى تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني الأفريقي في رصد حقوق الطفل في حالات الصراع وما بعد الصراع.

ونيجيريا، بوصفها أحد الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل منذ عام ١٩٩١، وعلى الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورفاه الطفل الأفريقي منذ عام ٢٠٠١، فإنها ترى أنه لا يمكن المغالاة بالتأكيد على الحاجة إلى تعزيز الجهود التعاونية بين مختلف الأطر الدولية والإقليمية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. كما أن البرامج الوطنية تكتسي أهمية بالغة. ومن خلال قانون حقوق الطفل النيجيري، أحرزنا تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الأطر الدولية.

إن الأطفال هم ذريتنا الجماعية. ونيجيريا تؤمن بأنه حري بنا أن نكفل لهم الحماية. وميثاقنا يلزمنا بذلك أيضا. وكفالة حقوق الأطفال واحتياجهم، وليس حقوق الأطفال الجنود فحسب، تتطلب انحراط جميع الحكومات والوكالات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

وأود أن أختتم بياني بشكر الفريق العامل على ما أنجزه من عمل، وأن أعلن عن دعم الوفد النيجيري الكامل لمشروع البيان الرئاسي عن الأطفال والتراعات المسلحة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل بيرو.

**السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** أود في

البداية أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة عن الأطفال والتراعات المسلحة. ويسر بيرو أن تشارك في جلسة اليوم وأن تسهم في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال. ويرحب وفدي بالبيانات التي أدلى بها الأمين العام، والسيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيدة آن فينيمان، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم

ولذلك يجب علينا أن نركز على وقف أعمال القتال والبحث عن حلول سلمية كطريقة مباشرة لمنع معاناة الأطفال في حالات الصراع المسلح. ولذلك فإن رغبة الأطراف في تحقيق سلام قابل للبقاء ودائم لها أهمية حيوية. وتقدم حالتا كوت ديفوار ونيبال مثالين في هذا الشأن.

ولضمان السلام الدائم يتعين علينا معالجة أسباب الصراع. وفي العديد من الحالات ترتبط هذه الأسباب ارتباطا وثيقا بالفقر والإقصاء الاجتماعي. ولذلك ينبغي أن تكون السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة أساس أي عملية لبناء السلام. ومن المهم أن يوفر المجتمع المانح دعما مستداما طويل الأجل للجهود الوطنية الرامية إلى ضمان نزع سلاح الجنود الأطفال وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، إلى جانب إعادة تأهيل الأطفال الذين لم يشاركو في الصراع ولكنهم كانوا ضحاياهم. وعلاوة على ذلك، نسبة لضعف الفتيات المتأثرات بالصراع المسلح على وجه الخصوص واحتياجهم الخاصة، من الضروري تركيز اهتمام خاص عليهن.

إن مستقبل بلداننا يعتمد على عنايتنا ومعالجتنا لسلامة الأطفال وأمنهم. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأنه، في سبيل تحقيق ذلك الهدف، من شأن منع الصراعات المسلحة والقضاء عليها أن يضمن السلم والأمن الدوليين الدائمين والقائمين على أساس احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والديمقراطية، والمصالحة الوطنية وسياسات التنمية المستدامة التي من شأنها القضاء على الفقر والجوع ومعالجة الأسباب الهيكلية التي تكمن في جذور ذلك الصراع.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

أستراليا.

**السيد هيل** (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للإسهام

الإنسان للقصر وتقديم الدعم إلى الضحايا. وقد أُنخذت خطوات هامة في ذلك الصدد، وخاصة بإنشاء آليات وصكوك دولية متنوعة لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال المشاركين في الصراع المسلح. ولكن لا يزال هناك العديد مما ينبغي عمله.

وينبغي لمجلس الأمن، بدوره، الاستمرار في تطوير وتحسين السبل والوسائل المتوفرة لديه لمنع حالات الصراع المسلح التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين من انتهاك حقوق الأطفال. وهنا من المهم أن تواصل المحكمة العمل لضمان الامتثال الكامل للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وينبغي للمجلس أيضا الاستمرار في الاستفادة من عمل الفريق العامل المعني بالأطفال والتراعات المسلحة وآلية الرصد والإبلاغ. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة تعاونها مع تلك الآليات وتعزيزه حسب الضرورة.

ويؤيد وفدي إمكانية استخدام مجلس الأمن الجزاءات ذات الأهداف المحددة ضد الذين ينتهكون القانون الدولي فيما يتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، من المهم توضيح العملية التي تؤدي إلى فرض تلك الجزاءات.

ويؤكد وفدي من جديد دعمه للتوصيات التي قدمها الأمين العام في أحدث تقرير له عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757) ويدعو مجلس الأمن والهيئات المعنية الأخرى إلى اعتمادها. وعلى وجه التحديد نحن نوافق الأمين العام على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي وزنا متساويا لجميع فئات الانتهاكات الجسيمة الناشئة أثناء الصراع المسلح، وليس تجنيد الأطفال واستخدامهم مقاتلين فحسب. وسيدعم وفدي أي مبادرة في هذا الشأن.

لقد رأينا من الناحية العملية أن هناك قيودا على إنهاء تعبئة الأطفال في حضم الصراع المسلح. ولكننا نعرف أنه عندما ينتهي الصراع فإن التجنيد والاستخدام أيضا ينتهي.

دورها في التحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة التي تقع في إطار اختصاصها القانوني ومحكمة مرتكبيها.

ونثني على الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح لالتزامها المستمر بولايتها، ونرحب بجهودها الأخيرة لتسليط الضوء على حالة الأطفال في أفغانستان. ونشجع المجلس على أن يواصل اهتمامه بالأمر ويسعى لتحقيق مزيد من التقدم بشأن المناطق التي لا يزال الأطفال فيها متأثرين بالصراعات المسلحة، بما في ذلك في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

وترحب أستراليا بالتقدم المحرز في هذه المسألة وتشجع جميع الجهات المعنية الرئيسية بمواصلة بذل جهودها لضمان حماية الأطفال من الأذى والاستغلال ومحاسبة من يسيئون إليهم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل سري لانكا.

**السيد كاريواواسام (سري لانكا) (تكلم**

بالانكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة. ومن دواعي سرور سري لانكا بصفة خاصة أن تتكلم في هذه المسألة الهامة في ظل إدارة وفد فييت نام.

تتيح هذه الجلسة فرصة لإعادة تركيز جهودنا المبذولة للتصدي لنكبة تجنيد الأطفال واستغلالهم كمحاربين. وتقارير الأمين العام عن حالات محددة بعينها، فضلا عن تقريره السنوي (S/2007/757)، حافلة بالمعلومات والأمثلة في هذا الصدد.

وتجري هذه المناقشة بعد ثلاث سنوات من اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقد تميزت الرحلة ما بين ذلك الحدث واليوم بإنشاء فرق العمل المعنية بالرصد والإبلاغ، وتقييم آلية الرصد والإبلاغ، واعتماد مبادئ والتزامات

في هذه المناقشة الهامة. ما فتئت أستراليا تشعر بقلق بالغ إزاء مخنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، ونحن لا نزال نكرس جهودنا لضمان حماية جميع الأطفال من الأذى والاستغلال.

ونرحب باعتماد المجلس في ١٩ حزيران/يونيه القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يسلم بأن الأطفال في حالات الصراع المسلح لا يصبحون معرضين لخطر التجنيد فحسب ولكن أيضا لانتهاكات جسيمة أخرى، بما في ذلك الاغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي. ونردد الدعوة الواردة في ذلك القرار إلى جميع الدول للامتنال لالتزاماتها فيما يتعلق بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال العنف الجنسي.

إن الأطفال في الصراعات المسلحة والأطفال المشردين بسبب الصراعات ضعفاء أمام الخطر، كما أشرنا، ليس لتعيينهم جنودا أطفال فحسب ولكن أيضا لانتهاكات خطيرة أخرى، تشمل القتل والتشويه، وعمليات الاختطاف والهجمات على المدارس والمستشفيات. ويمكن أن يعانون أيضا نتيجة لحرمانهم من الحصول على الإغاثة الإنسانية. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة مواصلة وتنسيق جهودها للتصدي لجميع هذه الانتهاكات الشنيعة، وينبغي تحريك آليات الرصد والإبلاغ عندما يحدث أي منها.

إن كثيرا من الأطراف التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح قد ذكرت مرارا في تقارير الأمين العام. ونحن نحث مجلس الأمن على مواصلة دعوة الدول ذات الصلة إلى إعداد خطط عمل مقيدة زمنيا لوقف الانتهاكات ضد الأطفال والنظر في فرض تدابير ذات أهداف محددة يمكن أن تتخذ ضد المنتهكين باستمرار لحقوق الأطفال. وفي مناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية باعتماد نظام روما الأساسي، نشدد أيضا على أهمية

أولاً، إدخال فئات وفئات فرعية أخرى من الانتهاكات ضد الأطفال ضمن ولاية المجلس بدون حل المشكلة الجوهرية وهي تجنيد الأطفال لن يؤدي إلا إلى جعل عملية المجلس بشأن الأطفال والصراعات المسلحة تفقد فعاليتها لإغفاله الصورة الكاملة من أجل التفاصيل الدقيقة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يتناول المجلس، على سبيل المثال، المسائل الأكثر صلة بعمله المتعلق بالسلام والأمن، من قبيل كيفية لجوء الجهات الفاعلة المسلحة إلى أساليب جديدة للتجنيد في تحد وتضليل للمجتمع الدولي الذي يستند في اهتمامه إلى المعايير الحالية.

وقد لاحظنا اتجاهها ظاهراً في شمال سري لانكا، حيث نمور تاميل إيلاام للتحرير يُخضعون أطفال المدارس للتدريب القسري على الأسلحة والقتال بغية تجنيدهم للاشتباك الفعلي. بمجرد أن تنشأ ضرورة لذلك. ويشكل هذا شكلاً جديداً اعتمده نمور تاميل من أشكال التجنيد واستغلال الأطفال المقاتلين.

ثانياً، من المهم التشديد على أن الجهات الفاعلة من غير الدول، بخلاف الدول الأعضاء، ليست ملزمة بالصكوك القانونية القابلة للإنفاذ دولياً، وينبغي لذلك إخضاعها لمزيد من التمييز الصارم والدقيق ولتدابير عقابية قابلة للإنفاذ على الصعيد الدولي لمحاسبتها على ما يرتكب من انتهاكات جسيمة بحق الأطفال.

ثالثاً، لما كانت المسؤولية الأولية عن حماية الأطفال بموجب الصكوك القانونية الوطنية والدولية تقع على عاتق الدولة، فإن سياسة عدم التسامح المطلق تجاه تجنيد واستخدام الأطفال من أي طرف كان تكتسي أهمية أعظم كواجب على الدولة. وإن حكومة سري لانكا أعلنت ونفذت تلك السياسة باتساق، مع ما يواكب ذلك من التزامات لمعالجة

باريس، واستعراض تقرير غراسا ماشيل الذي يجري كل عشر سنوات (A/51/306). وقد ساعدت هذه المبادرات، إلى جانب الصكوك الدولية ذات الصلة، على تعزيز إطار توفير الحماية للأطفال في الصراعات المسلحة من جوانبه العملية والمعيارية.

غير أن خطر تجنيد المقاتلين الأطفال واستغلالهم ما زال قائماً دون هوادة ولا يزال يمثل الشاغل الرئيسي. لذلك يلزم تكثيف الجهود المبذولة حالياً في إطار المجلس لاتخاذ تدابير ضد من اعتادوا اقتراء تلك الجرائم على نحو أكثر واقعية وعملية وفعالية.

وفي هذا الصدد، تثنى سري لانكا على الجهود التي بذلها حتى الآن فريق المجلس العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في إعادة تقنين آلية الرصد والإبلاغ. ونرجو أن تؤدي تلك الجهود والتدابير التي يعتمدها الفريق العامل في نهاية المطاف إلى استئصال هذه الجريمة الشنعاء المتمثلة في تجنيد الأطفال واستغلالهم في الأعمال القتالية المسلحة.

غير أنه لتحقيق هذه الغاية، من المهم أن يواصل المجلس والفريق العامل في هذه المرحلة تركيزهما بصفة رئيسية على الهدف في هذه المهمة العاجلة للغاية. بمزيد من الاتساق ودون أن يحاولا توسيع الرقعة لتشمل مسائل أخرى ليست لها منفعة عملية فورية. فينبغي أن تستحوذ على اهتمامنا الإجراءات التي تحدث اختلافاً على أرض الواقع في الجهد المتضافر الذي نبذله لاتخاذ تدابير على الصعيدين الدولي والوطني من أجل تقديم الجناة للعدالة.

وفي هذا السياق، أود أن أطرح بعض آراء فيما يتعلق بمسألة الأطفال والصراع المسلح لكي ينظر فيها المجلس والفريق العامل والأمين العام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد مكيني** (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، ووفد فييت نام على عقد هذا الاجتماع الهام. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، على بيانها الحافل بالمعلومات هذا الصباح، وعلى عملها الفعال جدا في خدمة الأطفال المتضررين بالصراع المسلح.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام، والمديرة التنفيذية لليونيسيف ورئيسة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراع المسلح على مساهماتهم اليوم.

لقد ثابر المجلس في التزامه ببناء إطار حماية للأطفال في حالات الصراع المسلح، إطار عمل نتج عن اعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) قبل ثلاث سنوات. وإن آلية الرصد والإبلاغ والفريق العامل التابع للمجلس، اللذين أنشأنا عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، قاما، كلاهما، بالبناء على الجهود السابقة واستحداث الأدوات المهمة لمواجهة الإساءات الجسيمة ضد الأطفال أثناء الصراعات. ولقد بدأنا نخطو خطوات واسعة. ففرق العمل يزاول عدد منها مهامه بنشاط بينما يوشك عدد آخر على البدء في كل حالات الصراع التي تثير القلق، والممثلة الخاصة للأمين العام قامت بزيارات عديدة إلى كل الحالات المثيرة للقلق تقريبا، والفريق العامل نظر في تسع حالات صراع مختلفة وأصدر نتائج بشأنها.

ولكننا، عند استعراض آثار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لا بد لنا من أن نسأل أنفسنا سؤالا جوهريا واحدا: هل أحدثت هذه التطورات فرقا نحو الأحسن في الميدان؟ كندا تؤمن بأن الجواب هو نعم. فلأطفال والأشخاص المسؤولين عن حمايتهم في كوت ديفوار وسري

كل الإساءات المعروفة بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والصكوك القانونية الوطنية والدولية الأخرى ذات الصلة.

رابعا، يجب أن يتفق المجلس والفريق العامل على طريقة التعامل مع المنتهكين المعاندين المعينين في ارتكاب تلك الجرائم، بالنسبة إلى الحالات المدرجة في تقرير الأمين العام (S/2007/757) وأن يطورا نهجا واقعيًا لمعالجة هذه المسألة. وفي ذلك الصدد، نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والداعية إلى ممارسة مزيد من الضغط على المنتهكين المعاندين المعينين في الجرائم، بما في ذلك بفرض جزاءات فعالة مستهدفة.

خامسا، التدبير الأهم بين التدابير التي يركز عليها التنفيذ الفعال للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) هو إعادة إدماج الأطفال المقاتلين. إنهم يحتاجون إلى حماية خاصة بعد أن يستسلموا للسلطات الوطنية أو بعد أن يجري إنقاذهم من الجماعات المسلحة. وكما يذكر الأمين العام في تقريره، إن إعادة الإدماج الناجحة للطفل المقاتل تتطلب موارد وخبرة. لذا يتحتم للحرص الدولي الحالي في هذا المجال الهام أن يتجاوز عبارات التعاطف ويتحول إلى مشاركة مستدامة وتدفق للموارد الضرورية لتيسير إعادة الإدماج الفعالة. وفي ذلك الصدد توفر مبادئ باريس مرشدا صوب جهد ذاتي مستدام طويل الأمد يمكن أن يفضي أيضا إلى بناء السلام والمصالحة.

سري لانكا تظل ملتزمة بالعمل الوثيق مع المجلس والفريق العامل لإنقاذ الأطفال من فخاخ حالات الصراع المسلح، سعيا إلى جعل العالم مكانا آمنا للأطفال. ونظرا لتقاليدنا الثرة العريقة القائمة على النهوض برفاه الأطفال، بما في ذلك توفير العناية الصحية والتعليم من مرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية بالجمان، فإننا لن نقبل بأقل من ذلك.

الدولية للأطفال المتضررين بالصراعات. ويمكن للنظر المتأني للفريق العامل في الحالات التي تعرض عليه أن يساعد على كفالة احترام الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونحث الفريق العامل على الاستمرار في إصدار استنتاجات قوية تدعو مختلف الأطراف إلى العمل، وعلى توفير الإرشاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وللبعثات السياسية والأفرقة القطرية بشأن حماية الأطفال.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أعتنم هذه المناسبة للإشادة بالعمل الرائع الذي قامت به اليونيسيف في هذا المجال وكذلك مختلف المنظمات غير الحكومية وجهات رئيسية في المجتمع المدني تساهم في آلية الرصد والإبلاغ وتعمل بلا كلل لإخراج الأطفال من برائن الحروب. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة يتعين التغلب عليها. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز إذا قدرته على منع ارتكاب الجرائم في حق الأطفال. وعليه كذلك تحسين استراتيجياته المعنية بإعادة الدمج، وكفالة أن يكون مرتكبو الانتهاكات مسؤولين تماما عنها بموجب القوانين الوطنية والدولية. والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي الذي نحتفل به اليوم، تذكرونا بشتى الأدوات القانونية المتاحة لنا لمواجهة الإفلات من العقاب.

وفي الختام، تكرر كندا دعمها القوي لعمل مجلس الأمن في ما يتعلق بمسألة الأطفال والصراع المسلح. إن توقعاتنا كبيرة بالفعل، والأطفال لا يستحقون أقل من ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسمائهم في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

لانكا وأماكن أخرى استفادوا من قيام بعض أطراف الصراع بالافراج عن الأطفال وإخلاء سبيلهم واعتماد أطراف أخرى خطط عمل للقيام بذلك. إننا نعتبر تلك النتائج تأثيرات مباشرة تركها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

كندا ترى أيضا فائدة غير مباشرة من القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، مثل زيادة الوعي بالحنة المروعة لهؤلاء الأطفال وانتشار الاعتقاد الجماعي بأنه لم يعد مقبولا بتجنيد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح. وهذا الرأي يركز عليه دعم كندا القوي لمواصلة تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ولتعزيز إطار الحماية الذي أسسه القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، عن طريق قرار جديد يعالج الانتهاكات الجسيمة الأخرى الموصوفة في التقارير السابقة للأمين العام.

وشعرت كندا بالاعتزاز لتأييد القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي اتخذ مؤخرا جدا، بشأن العنف الجنسي والسلم والأمن الدوليين. وفي حين أننا سنراقب على نحو وثيق جدا ما يجري من متابعة للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، غير أن أعمال الإساءة التي يعاني منها الأطفال لا يسعها انتظار تقرير آخر يجري إصداره للبدء بعمل ما. إن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) يفني بالغرض؛ فلنعمل الآن على توسيع مده ليشمل جميع فئات العنف ضد الأطفال. وهذا لا يعني تجنيد الأطفال واستخدامهم فحسب، وإنما يعني أيضا قتل الأطفال وتشويههم و اغتصابهم وأشكالا أخرى من العنف الجنسي الخطير والخطف والهجمات على المدارس أو الأطفال، ومنع حصول الأطفال على المساعدات الإنسانية. وحسبما قال الممثل الدائم لجنوب أفريقيا قبل بضع دقائق، ينبغي أن تحظى جميع الانتهاكات الستة بأهمية متساوية. وتناشد كندا المجلس البدء بإجراء مفاوضات تتعلق بوضع قرار جديد لهذا الغرض.

واسمحوا لي أن أنوه بالعمل الهام جدا الذي قام به أعضاء فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة الذي ترأسه فرنسا باقتدار بدعم قوي من الأمانة العامة. فالفريق العامل يشكل جزءا هاما من إطار الحماية